د. عصمت سيف الدولة

دفاع عن الشعب

نص الدفاع عن انتفاصة الشعب العربي في مصر يومي ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ الذي طرح أمام محكمة جنايات أمن الدولة العليا ايام ١٠ ـ ١٣ نوفمبر ١٩٧٩

تقديم

يوم ١٨ يناير ١٩٧٧ فوجيء العالم كله بما حدث في مصر. فقد انتفض الشعب العربي في مصر انتفاضة تصاعدت حدتها حتى اصبحت في اليوم التالي ١٩ يناير قتالاً حقيقياً في الشوارع بين الجماهير وبين السلطة، لم يتوقف الا بعد الاستعانة بالقوات المسلحة وفرض حظر التجول . يومها قيل ان السبب كان قرارات اقتصادية اتخذتها الحكومة فاقمت من أزمة المعيشة. وطغى هذا السبب في اجهزة الاعلام الرسمية على الاسباب الاكثر عمقاً . فقد تبين من التحقيقات والمحاكمات التي لم تتوقف منذ ذلك التاريخ، إن الشعارات الاساسية التي رفعها الشعب المناضل خلال الانتفاضة كانت اكثر شمولاً.

رفعت الجماهير شعارات تطالب برفض قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، والغاء اتفاقية فض الاشتباك، ومقاومة السيطرة الامريكية، والمشاركة في نشاط الثورة الفلسطينية على ارض مصر العربية وفتح الحدود لعملياتها العسكرية ضد اسرائيل . وتوجت الجماهير مطالبها بشعار اسقاط السلطة الخائنة لقد ظهرت هذه الهوية العربية التقدمية الوحدوية واضحة خلال المحاكمة التي بدأت منذ يوم اول ابريل (نيسان) ١٩٧٨ امام محكمة امن الدولة العليا بالقاهرة . حيث واجه ١٧٦ مناضلا من الطلائع الوطنية فى مصر تهمة تحريض الشعب وتحريكه وقيادته. ووقف معهم اكثر من خمسين محاميا يدافعون عنهم . وقد اختار المحامون زميلهم الدكتور عصمت سيف الدولة لافتتاح الدفاع ، فاستطاع بمرافعته التى استمرت اربعة ايام أن يحول المحاكمة من محاكمة ١٧٦ مناضلاً من طلائع الشعب الى محاكمة للنظام المصرى فى المرحلة التاريخية التى بدأت من عام ١٩٧٣. فجاءت مرافعته تأريخاً دقيقا لاحداث واسرار تلك المرحلة. وكان من ابر ز محاور الدفاع الذى احدث صدى واسعا ، ما أقام عليه الدليل القانونى ، من ان مصرتعيش فى ظل انقلاب غير شرعي وان من حق الشعب مقاومته بكل الوسائل المتاحة. كما كشف عن امر لم يكن احد قد انتبه اليه من قبل ، وهو ان الاحكام الدستورية المطبقة فى مصرتمنع بنصوص صريحة التفاوض والصلح والاعتراف باسرائيل .

نحن اذن أمام كتاب يجيب على الاسئلة الخطيرة : كيف ولماذا تم الصلح بين حكام مصر والصهاينة؟ وأشد الناس حاجة الى قراءته هم اولئك الذين وقفوا مع السادات فى تلك الأيام وساهموا معه فى تشويه اسباب الانتفاضة العظيمة، علهم يتبينون كم أخطأوا فى حق شعبنا العربي فى مصر، ويتعلمون كيف يثقون بهذا الشعب العظيم .

الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

" ومالكم لا تقاتلون فى سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا "

صدق الله العظيم

دفاع عن الشعب

السادة المستشارون

في الصفحة رقم ١٠٠٨٤ من اوراق التحقيق الابتدائى محضر مؤرخ ٣١ مايو ١٩٧٧ اثبت فيه الاستاذ رئيس نيابة امن الدولة ما نصه : " نظرا لوحدة النشاط موضوع تحقيق هذه القضية مع قضايا اخرى لم يتم التصرف فيها فقد امرنا بضم القضايا الاخيرة للقضية الحالية لوحدة وارتباط موضوعها جميعا "، ثم اورد بيان القضايا . وكان ذلك استجابة لرأي وطلب مباحث امن الدولة كما هو ثابت في محضر ١٠ مايو ١٩٧٧ صفحة ١٠٠٧٣. على اثر هذا القرار اصدر الاستاذ النائب العام " امر الاحالة " وقرار الاتهام متضمنا تحديدا للفترة الزمنية التي حدث فيها النشاط الموحد بنحو اربع سنوات ، من اواخر عام ١٩٧٣ حتى منتصف مايو ١٩٧٧. وبالرغم من ان قرار الاتهام لم يشمل الا ١٧٦ متهما فان التحقيقات قد شملت اضعاف اضعاف هذا العدد من المواطنين (٨١٥ على وجه التحديد) . وبالرغم من ان التهم الموجهة الى المتهمين الماثلين امام هذه المحكمة محدودة فلا حدّ لانواع النشاط التي شملتها اوراق التحقيق . ومن هنا ترون انكم لن تقضوا في امر المتهمين الماثلين الا بعد ان تكونوا قد قضيتم في شأن ما تضمنته اوراق التحقيق من وقائع اكثر تنوعا من التهم الموجهة، ومواطنين اكثرعددا من المتهمين الماثلين ، ونشاط شعبي امتد على مدى اربع سنين . ان هذا يعني في رأينا انكم قبل ان تقضوا في امركل متهم من خلال القضاء في تهمته ستقضون في امر الشعب من خلال حركته . فالشعب ماثل امام هذه المحكمة وان لم يكن متهما بحكم الطبيعة الفذة لهذه القضية التى بلغت اوراق التحقيق فيها نحو خمسة عشر الف صفحة لا يخص المتهمين فيها الا بضعة آلاف . لهذا لم يكن غريبا ان تحاول النيابة استدعاء الشعب الى جانب موقفها وهى تطلب ادانة المتهمين وتسند اليهم ما تستعدي به العقاب ضدهم . وباسم الشعب ستصدر احكامكم. والدفاع لا يستطيع ان يغيّر خصائص الدعوى ولا يقبل الهرب من خوض معركته على مدى الساحة التي حددتها التحقيقات لهذا فانا نقدم باسم الشعب ، ومن خلال الدفاع عن المتهمين ، دفاعا عن الشعب نفسه.

الجزء الأول
الوقائع

ماالذي حدث
قبل وبعد ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧

الانتفاضة:

١- يدخل في العلم العام ان الصحف الصادرة صباح يوم ١٨ يناير ١٩٧٧ قد نشرت قرارات اتخذتها الحكومة التى كانت قائمة وقتئذ (رئاسة السيد ممدوح سالم) بالكف عن دعم الدولة بعض السلع الغذائية والاساسية مما كان سيترتب عليه ارتفاع فاحش في اسعار المواد الضرورية للاستهلاك الشعبي الجاري (الخبز- الارز- السكر- السجاير- الوقود السائل- المعكرونة.. الخ). فانفجر الشعب غضبا في كافة المدن على مستوى الجمهورية. وعبّر عن غضبه بمسيرات ومظاهرات ملأت شوارع المدن تهتف ضد القرارات ومصدريها وتعبّر بكل اسلوب متاح لجماهيرمحتشدة ومتحركة بدون تنظيم سابق ، وفي كل المدن في وقت واحد، عن رفضها القاطع للاعباء التي اثقلتهم بها القرارات الجديدة . وفي العاصمة بالذات اتجهت المسيرات والمظاهرات من اطرافها متجهة الى حيث مظنة من يملك سلطة الغوث من القرارات الجائرة : مجلس الشعب . هناك رأت الشرطة ان تحول بين الشعب وبين من يقال لهم ممثلوه ، فاقتحمت قوات الأمن المركزي الكتل الجماهيرية تحاول تفتيتها فتفريقها بقوة السلاح . فاشتعل الغضب المتفجر والتحمت الجماهير العزلاء ، الا مما اتاحته الصدف من طوب او نحوه ، مع قوة متفوقة الكفاءة القتالية والتسليح. وتصاعدت المعارك وتصاعدت احداثها وغلب عليها العنف وعمت مدن الجمهورية جميعا ثم استمرت طوال يوم ١٨ يناير ١٩٧٧ واستمرت ليلا ولم تهدأ الا فجرا . ولكن ما ان بدأ اليوم الجديد حتى استؤنفت المسيرات اكثر جموعا ، والمظاهرات اكثر عنفا ، والمعارك اكثر حدة . وقبل ان ينتهي اليوم كانت الحكومة قد سحبت قراراتها الجائرة ، وكان قد سقط ٧٤ قتيلا من ابناء الشعب ولكن سلطة البوليس ، كانت قد سقطت ايضا فاستغاثت الحكومة بالقوات المسلحة وفرضت حظر التجول فهدأ الموقف و لم يلبث ان خمد الانفجار مع مطلع فجر يوم ٢٠ يناير ١٩٧٧، وانقضى يومان مشهودان في تاريخ مصر .

٢- هذا ما يدخل في العلم العام مما نشرته الصحف وبثته الاذاعة المسموعة والاذاعة المرئية. اضيق منه نطاقا واكثر منه تحديدا ما ثبت في التحقيقات التي تولتها النيابة العامة، وان كان لا يختلف عنه دلالة. ففي الساعة الرابعة والنصف فجر يوم ١٩ يناير ١٩٧٧ تلقى النائب العام بلاغا من وزير الداخلية يقول فيه : " بتاريخ ١٩٧٧/١/١٨ الساعة التاسعة وخمس واربعين دقيقة وقعت في مدينة القاهرة حوادث مظاهرات وشغب من بعض عمال المنطقة الصناعية بحلوان وكلية الهندسة بجامعة عين شمس والفنون الجميلة والتربية والمعهد التجاري بالزمالك ، وبعض المدارس الثانوية، انضمت اليها عناصر اخرى بدعوى الاحتجاج على القرارات الاخيرة برفع اسعار بعض السلع وامتدت موجات التظاهر لتشمل عددا من اقسام المدينة وادت الى وقوع حوادث حريق عمد واتلاف وتعد على قوات الشرطة والمتظاهرين وحدوث اضرار ببعض المباني والسيارات والاجهزة العامة. وقد تم ضبط تلك الوقائع وضبط عدد من المتهمين فيها بمعرفة اقسام الشرطة المختصة. وقد استمرت وقائع التظاهر حتى الساعة الثالثة صباح اليوم ١٩٧٧/١/١٩ حتى تم فضها واتخذت الاجراءات المناسبة لتأمين المناطق التى وقعت فيها حوادث الشغب . نخطركم برجاء الاحاطة واتخاذ اللازم " . وفي الساعة العاشرة من صباح يوم

٢٠/ ١/ ١٩٧٧ عاد وزير الداخلية فابلغ النائب العام بأنه : " الحاقا لاخطارنا امس بشأن حوادث الشغب التي وقعت في مدينة القاهرة فقد تجدد وقوع هذه الحوادث من صباح امس ١٩ الجاري باحياء متفرقة بالمدينة ونتج عنها وقوع عدد من حوادث الحريق العمد والاتلاف والتعدي على المنشآت العامة والخاصة وقد قامت قوات الشرطة بواجبها في الدفاع عن هذه المنشآت وحمايتها وتم ضبط الوقائع التي ارتكبت بمعرفة اقسام الشرطة المختصة كما تم ضبط بعض المتهمين في الحوادث وحجزوا على ذمة التحقيق مع المتهمين المضبوطين في اليوم السابق بسجن " طره " وسجن " الاستئناف " وقد امتد وقوع هذه الحوادث حتى الساعة التاسعة مساء امس نخطرللاحاطة " .

٣- وفيما بعد طلب النائب العام ، يوم ٥ فبراير ١٩٧٧، الى كل من ادارة امن القاهرة والجيزة مذكرة " بتسلسل الحوادث وتطورها يومى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ " ، فجاءته اخبار القاهرة كما صاغتها مديرية امن القاهرة في تقرير يقول : " بدأت احداث الشغب بمدينة القاهرة صباح يوم الثلاثاء ١٨ يناير ١٩٧٧ في حوالي الساعة الثامنة والنصف صباحا بخروج عمال شركة " مصر- حلوان " للغزل والنسيج بتحريض العاملين بالشركة في مظاهرات اخذت تطوف بمنطقة حلوان مرددة هتافات عدائية ضد سياسة الحكومة وقرارات رفع الاسعار والقيادة السياسية . ونجح المتظاهرون في اخراج بعض عمال المصانع الاخرى الكائنة بالمنطقة . واثناء تجولهم كانوا يتلفون ما يصادفهم من منشآت عامة وسيارات عامة وخاصة وقاموا بتعطيل المواصلات العامة وذلك بوضع الاحجار وفروع الشجر على امتداد " شارع الكورنيش " وقذف بالحجارة على السيارات والمارة بهذا الشارع . وقد تم عزل منطقة حلوان عن باقي انحاء المدينة ولكن امكن لبعض المتظاهرين التسلل الى وسط المدينة . وفي حوالي الساعة الواحدة والنصف مساء نفس اليوم بدأت مظاهرة من كلية الهندسة بجامعة عين شمس قوامها حوالي ٢٠٠ طالب من الدارسين بتلك الجامعة واخذت مسارها حتى " شارع الجيش " متجهة الى مجلس الشعب وكان بعض المشتركين فيها يرددون هتافات معادية للنظام القائم والقيادة السياسية والحكومة وقرارات رفع الاسعار . حاول المتظاهرون الالتحام برجل الشارع وانضم الى هذه المظاهرة مظاهرات اخرى من كليات الفنون الجميلة والتربية بالزمالك والمعهد العالي التجاري بالزمالك وبعض طلبة الثانوي . وقد تمكن بعض المتزعمين لتلك المظاهرات من توجيهها الى مجلس الشعب وانضم اليهم عدد من العمال الذين تمكنوا من التسلل من منطقة حلوان وبلغ عدد المتظاهرين امام مجلس الشعب حوالي ٢٠٠٠ شخص يرددون نفس الهتافات العدائية السابق الاشارة اليها . واخذوا يقذفون رجال الامن بالحجارة فأسدى اليهم النصح بالانصراف ولكنهم لم يمتثلوا فانذروا بالتفرق ولكنهم استمروا على موقفهم وحاولوا اقتحام مجلس الشعب فتصدت لهم قوات الامن المركزي وامكن تفريقهم الا انهم تفرقوا الى مظاهرات فرعية تسللت الى صفوفها شراذم من الغوغاء وضعاف النفوس والمخربين واخذت كل منها تجوب منطقة وسط المدينة حيث قام بعض المتظاهرين باتلاف العديد من المنشآت العامة والخاصة ووسائل المواصلات العامة والنقل والسيارات الخاصة واقسام الشرطة وسياراتها وبعض المحلات التجارية الخاصة والعامة والفنادق كما اشعلوا النيران في بعض المباني والمؤسسات الصحفية. هذا وقد اصر المتظاهرون على الاستمرار في التظاهر حتى فجر اليوم التالي واستمروا في اعمال العنف والشغب والاتجاه الى تخريب بعض المنشآت العامة وفي مقدمتها مباني لبعض اقسام الشرطة ووسائل المواصلات العامة وبعض المرافق العامة .

" وفي حوالي الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي ١٩/ ١/ ١٩٧٧ عاود عمال منطقة حلوان التجمع امام محطة مترو باب اللوق ولكن امكن تفريقهم بمعرفة قوات الشرطة واخذ المتظاهرون في التفرق في مظاهرات تجوب وسط المدينة متخذة ايضا اسلوب التخريب والاتلاف. كما خرجت مظاهرة في وقت معاصر من مصنع " سوجات " التابع لشركة " مصر- حلوان " والكائن بحدائق القبة. وتوالى انتشار المظاهرات بنفس الاسلوب في جميع انحاء المدينة واستمر المتظاهرون في التعدي على المنشآت ووسائل المواصلات العامة والخاصة واقسام الشرطة رغم الاعلان بوسائل الاعلان المختلفة عن ايقاف العمل بالقرارات الاقتصادية الاخيرة الخاصة برفع الاسعار.

" ونتج عن ذلك وقوع حوادث حريق واتلاف وتعد على رجال الشرطة اصيب من جرائها العديد منهم ومن المتظاهرين كما حدثت تلفيات ببعض المباني ووسائل المواصلات الامر الذي اوجب استخدام طلقات الخرز (الرش) في الهواء للارهاب والانذار والتحذير لتفريق المتظاهرين ولكنهم لم يمتثلوا فاضطر رجال الامن الى اطلاق هذا النوع من الرش في الارجل . وازاء اصرار المتظاهرين على اقتحام بعض اقسام الشرطة واشعال النيران فيها والاستيلاء على ما بها من اسلحة اضطرت القوات في تلك الاقسام الى اطلاق الاعيرة النارية لاحباط تلك المحاولات حيث نجحت في السيطرة على الموقف والحد من خطورة اعمال العنف ومنع كثير من عمليات الاعتداء والتخريب. وتم القبض على عدد كبيرمن المتظاهرين والمخربين وتحرر عن كل واقعة محضر بمعرفة اقسام الشرطة قدم بالمتهمين فيه الى النيابات المختصة. كما اتخذت الاجراءات المناسبة لتأمين جميع المنشآت والمؤسسات بالمدينة.

" وقد صدر قرار الحاكم العسكري بفرض حظر التجول اعتبارا من الساعة الرابعة مساء هذا اليوم واشتركت بعض وحدات القوات المسلحة مع الشرطة في تنفيذه وعاد الهدوء يعم المدينة.

٤- وجاءت الى النائب العام اخبار " تسلسل الاحداث وتطوراتها يومي ١٨ و ١٩ يناير بدائرة محافظة الجيزة " في مذكرة اعدتها مديرية امن الجيزة يوم ١ فبراير ١٩٧٧ قالت فيها : " في حوالي الساعة الواحدة مساء يوم ١٩٧٧/١/١٨ عبرت مجموعات من المواطنين كوبري التحرير قادمة من القاهرة الى ميدان كوبري الجلاء بالجيزة وقدّر عددها بحوالي ١٥٠ شخصا تقريبا. وتبين انهم كانوا يشتركون في مظاهرة كانت في ميدان التحرير بالقاهرة . وقام هؤلاء بقذف بعض الحجارة على فندق شيراتون مما نتج عنه تلفيات بالواجهة الزجاجية لمكاتب شركة مصر للطيران الكائنة بالدور الارضي للفندق . وعندما تصدّت لهم قوات الامن تفرق بعضهم في اتجاه شارع النيل دائرة قسم " العجوزة "، واتجهت قلة منهم الى شارع التحرير حيث قام المتظاهرون بقذف بعض الحجارة على " محطة بنزين مصرللبترول " بميدان الجلاء بينما تجمع من اتجهوا الى شارع النيل بالقرب من مستشفى هيئة الشرطة. وكانوا في طريقهم الى هذا المكان يقومون بالتعدي على السيارات العامة والخاصة التي يتصادف مرورها او وقوفها بالمنطقة. وكانت قوات الامن تتابعهم وتمكنت من تفريقهم بمنطقة مستشفى هيئة الشرطة بعد ان تم ضبط اثني عشرشخصا من المتظاهرين .

" وفي حوالي الساعة الثامنة والنصف مساء خرج بعض الطلبة المقيمين بالمدينة الجامعية بشارع احمد عرابي بامبابة وتجمع حولهم بعض المارة والاهالي بالمنطقة بميدان " الكيت كات " واخذوا في قذف السيارات المارة والموجودة في الميدان بالحجارة كما قذفوا مكتب بريد " امبابة " بشارع "السودان" ووضع بعضهم بعض مواسير المجاري التي كانت موضوعة باستطالة الجزيرة الوسطى بشارع " ترعة السواحل " . ووضعوها بعرض الطريق لاعاقة حركة المرور . وتم تصدي قوات الأمن لهذه التجمعات وتمت السيطرة على الحالة حوالي الساعة الواحدة صباحاً يوم ١٩٧٧/١/١٩ وضبط شخصان من المتظاهرين وأعيدت مواسير المجاري الى وضعها الأول .

" وفي حوالي الساعة السابعة صباح يوم ١٩٧٧/١/١٩ تلكأ عمال الورديات الليلية بمصنع " الشوربجي للغزل والنسيج " بامبابة في الخروج وتقابلوا مع افراد الوردية الصباحية وتوجه بعضهم ليتجمعوا امام مصنع شركة " الشرق للصوف " الموجودة بنفس المنطقة . وقد خرج من المصنع الأخير عمال قسم النسيج . وتوجه هؤلاء العمال الى مقر " هيئة المطابع الأميرية " القريبة من هذه المصانع حيث رفض عمالها الخروج وواجهوا هذه التجمعات بخراطيم المياه . وقام المتظاهرون بقذف مبنى المطابع بالحجارة . وترتب على ذلك حدوث تلفيات بزجاج نوافذها . وقد تصدّت قوات الأمن لهذه المظاهرات وحالت دون استمرارها في التعدي على مبنى المطابع الأميرية .

" تجمع هؤلاء المتظاهرون في شارع النيل بامبابة امام مبنى قسم ومركز شرطة امبابة حيث قاموا بقذف المبنى بالحجارة . وتم تفريق المتظاهرين ومنعهم من استمرار التعدي فاتجه المتظاهرون للتجمع بمنطقة " تاج الدولة "، و" المنيرة الغربية " بامبابة عن طريق الشوارع الفرعية. وقام بعضهم بوضع اجسام صلبة على خطوط السكك الحديدية وتعرضوا للقوات التي حاولت التصدي لهم بالقذف بالحجارة وكانت كثافة المتظاهرين قد ازدادت بشكل كبير .

" عاد المتظاهرون حوالي الساعة الثانية عشرة ظهر ذلك اليوم الى محاولة مهاجمة قسم شرطة امبابة وقذفوه بالحجارة مما تسبب في اتلاف نوافذه الزجاجية ، كما اشعلوا النيران باحدى سيارات الشرطة واتلفوا البعض الأخر منها ومن بينها سيارة اطفاء كانت قد حضرت لاخماد الحريق . وكان المتظاهرون يصرون على اقتحام مبنى قسم الشرطة الذي توجد به مخازن أسلحة وذخيرة مديرية الأمن والدفاع الشعبي . وأطلق بعض المتظاهرين الأعيرة النارية تجاه مبنى القسم . وتمكنت قوات الشرطة من السيطرة على الموقف والحيلولة دون اقتحام المتظاهرين للقسم وتم تفريقهم . واصيب نتيجة ذلك بعض ضباط الشرطة والجنود بإصابات مختلفة كانت أشدها اصابة عريف " سري " (مخبر) بطلق ناري في صدره ونقل الى المستشفى حيث توفي بعد ذلك متأثراً بإصابته . كما نتج عن ذلك أيضاً إصابة مواطن من المواطنين المتظاهرين أدت الى وفاته . وتم ضبط ٢٢ شخصاً من المتظاهرين خلال هذه العمليات .

" وفي حوالى الساعة الواحدة والنصف مساء يوم ١٩٧٧/١/١٩ تمكن بعض المتظاهرين بمنطقة " المنيرة " بامبابة من اشعال النيران في احد قطارات الركاب الذي كان قد توقف بسبب ما وضع من عوائق على شريط السكة الحديد بالمنطقة بعد ان قاموا بنهب محتويات القطار. وتطاير بعض الشرر والاجزاء المحترقة من القطار الى " شونة " (مكان تجميع بضائع) لشركة " الشوربجي " المجاورة لشريط السكة الحديد فاشتعلت بعض " بالات " القطن بها . وقد تصدت قوات الشرطة للمتظاهرين وتوجهت سيارات الاطفاء لاخماد هذه الحرائق ، الا ان جموع المتظاهرين تصدت للقوات ولسيارات الاطفاء ووضعت العوائق على الطريق للحيلولة دون وصولها الى مكان الحرائق وواجهت القوات باطلاق بعض الاعيرة النارية من جانب المتظاهرين . الا انه قد تمت السيطرة على الحالة بعد ذلك . واتضح ان المتظاهرين كانوا قد اشعلوا النار ايضا في محطة سكة حديد امبابة وتولت سيارات اطفاء " هيئة السكة الحديد " اخمادها . وتمكن عمال شركة " الشوربجي " للنسيج بالتعاون مع نقطة مطافىء المصنع من السيطرة على الحريق الذي امتد الى " شونة " الشركة واخماده ونتج عن كل ما تقدم اصابات لبعض رجال الشرطة والمواطنين وتلفيات لبعض السيارات الخاصة والعامة منها احدى سيارات الاسعاف واكشاك المجمعات الاستهلاكية بمنطقة "تاج الدوله " وشارع " الورّاق " وسرقة محتوياتها، ومقر وحدة " الاتحاد الاشتراكي " بجزيرة امبابة.

" وتوالت تجمعات المتظاهرين وتحركاتهم بمنطقة امبابة وكانت تلك التجمعات تعود الى محاولة التعدي على القوات عند التصدي لها . ثم تركزت هذه القوات في ميدان " الكيت كات " و"المنيرة". وخلال ذلك وحوالي الساعة الخامسة مساء ذلك اليوم قام المتظاهرون باشعال النيران في عدد ٢ "ترولى باس " واتلاف مكتب ناظر المحطة بميدان " الكيت كات "، واستمرت التجمعات وتصدي القوات لها حتى حوالي الساعة الثانية من صباح اليوم التالي ١٩٧٧/١/٢٠ .

" وفى وسط المدينة (الجيزة) كانت بعض المظاهرات تتحرك فى انحاء متفرقة بدائرة قسم شرطة "الدقي " و" العجوزة " وتعدى بعضها على السيارات الخاصة والعامة وبعض مباني المصالح الحكومية والمحال الخاصة. وخلال هذه التحركات قذف بعض المتظاهرين مبنى " المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية " بالحجارة فاتلفوا بعض الواح زجاج المبنى . كما كان مبنى وزارة الزراعة والسيارات المحيطة به سواء الخاصة او العامة هدفا للمتظاهرين الذين قاموا بعمليات اتلاف للمبنى ولهذه السيارات . وحوالي الساعة الرابعة والنصف مساء يوم ١٩/ ١/ ١٩٧٧، وبينما كانت قوات الامن

تقوم بتفريق تلك المظاهرات والتصدي لها وتحول دون استمرارها في التعدي على المصالح الحكومية والمنشآت الخاصة تم ضبط ١٣ شخصا من الذين اشتركوا في تلك المظاهرات وتوفي اثنان واصيب اخرون من المتظاهرين .

" و في منطقة قسمى " شرطة " الجيزة " و" بولاق الدكرور " بدأ تجمع حوالي ٢٠٠ شخص في ميدان الجيزة في الساعة التاسعة صباح يوم ١٩٧٧/١/١٩ . وبدأوا في التعدي على وسائل المواصلات العامة والخاصة بعد ان زاد عددهم . وبدأت قوات الامن في التصدي لهم لمحاولة تفريقهم ومنع تعدياتهم الا انهم كانوا يعاودون التجمع وباعداد متزايدة بمنطقة " الربيع الجيزي " وشارع " المحطة " وميدان محطة الجيزة ومنطقة " نفق الاهرام " وميدان الجيزة حتى كوبري الجيزة . وقاموا خلال ذلك بالاعتداء على مبنى " مجمع المصالح الحكومية " والمباني الحكومية الاخرى ومنها مبنى " بنك التسليف " و" مديرية التموين " واشعلوا النيران في بعض سيارات الشرطة والسيارات الحكومية امام تلك المصالح وبعض سيارات " الترولي باس " و" الامنيبوس" وبعض سيارات قوات الاطفاء التى حاولت مكافحة تلك الحرائق . وكانت تلك الاحداث في الفترة من بدء المظاهرات حوالي الساعة الثانية عشرة مساء ذلك اليوم (١٩/ ١/ ١٩٧٧) .

وحوالي الساعة الواحدة مساء بدأ وصول افراد من القوات المسلحة بسياراتهم الى ميدان الجيزة حيث شرعوا في تفريق المتظاهرين الذين كانوا مستمرين في التجمع في جميع الشوارع المحيطة بالميدان ومنطقة " نفق الاهرام " وكانوا مستمرين ايضا في عمليات اشعال الحرائق في سيارات النقل العام ولافتات الاعلانات ومحطات البنزين ووضع المعوقات في شارع " الاهرام ".

" تحركت ، جموع من المتظاهرين من منطقة الجيزة الى شارع " الاهرام " حيث انضم اليهم بعض اهالي المنطقة المحيطة وحاول بعضهم قذف مبنى " محافظة الجيزة " بالحجارة الا ان قوات الشرطة قد تصدت لهم وحالت دون استمرارهم في التعدي على مبنى المحافظة. وهاجم البعض الاخر " ملهى الاوبرج " بشارع الاهرام . وتوالت بعد ذلك مهاجمة باقى الملاهي الليلية بالشارع ونهب محتوياتها ومحاولة احراق البعض منها . وتمكنت قوات الشرطة من مطاردتهم ومنع استمرار تعدياتهم .

" استمرت التجمعات واعمال الشغب بميدان الجيزة والشوارع المحيطة به وتصدي رجال القوات المسلحة والشرطة حتى ساعة متأخرة من الليل وامكن في هذه الاثناء ضبط ٢٤ من المتظاهرين . ونتج عن هذه العمليات وفاة عشرة مواطنين واصابة ٨٨ مواطنا بدائرة قسمى " الجيزة " و" بولاق الدكرور ". كما اصيب بعض ضباط وافراد الشرطة والقوات المسلحة باصابات مختلفة .

٥- هذا ما كان من امر الاحداث في محافظة الجيزة كما سجلتها اوراق تحقيق النيابة العامة. وقد سجلت اوراق تحقيق النيابة العامة اخبار الاحداث كما جرت في الاسكندرية . فقد تلقت النيابة العامة في الاسكندرية مذكرة من مباحث امن الدولة تقول : ".. كانت مجموعة من العمال.. بشركة الاسكندرية للترسانة البحرية يعقدون (اجتماعات) في مقار عملهم وبعض المقاهى والساحة الشعبية " بالمفروزة " بقصد دراسة الاحوال الاقتصادية التى تمر بها البلاد والاتفاق فيما بينهم على استغلال اي فرص للعمل على اثارة الجماهير على مستوى المدينة واظهار مشاعر الاستياء ضد الحكومة واثارة الجماهير ضد السلطة .. وكان من ابرز مظاهر نشاطهم في الفترة الاخيرة تبني بعض المطالب العمالية وتحقيقها لاثارة البلبلة في وسط زملائهم والظهور بالمظهر البطولي امامهم لكسب ثقة زملائهم وتطويعهم لرغباتهم واهوائهم حتى ان سمحت لهم الفرص مساء الامس بصدور القرارات الاقتصادية برفع اسعار بعض السلع الاستهلاكية وقرروا فيما بينهم القيام صباح اليوم بالعمل على تجميع اكبر عدد ممكن من زملائهم عمال الشركة والخروج بهم في مظاهرة في الطريق العام بحجة اعلان سخطهم على رفع الاسعار وتأليب الجماهير الشعبية على الحكومة...

" وقد افلحت هذه العناصرفعلا في التأثيرعلى زملائهم عمال الشركة الذين بدأوا الخروج في جماعات متفرقة منذ الصباح من مقر شركتهم . خرجوا الى الطريق العام في طريقهم الى بعض الشركات المجاورة لهم . وقد كان خروجهم تحت ملاحظة رجال الامن الذين حاولوا مرارا اقناع قيادات هذه المظاهرات بالعدول عن هذا الاتجاه واتباع الاسلوب القانوني في ابلاغ رأيهم الى القيادات السياسية بالبلاد عن طريق قياداتهم النقابية والتنظيمات الشعبية الا انهم لم يمتثلوا لهذا النصح واستمروا في مسيرتهم حتى وصلوا الى " الشركة المصرية للاحذية- باتا " حيث فشلوا في اخراج العاملين بالشركة للانضمام اليهم . واستمرت المسيرة حتى وصلت الى ميدان التحرير "بالمنشية " حيث انضم اليها بعض عمال الشركات الاخرى وبعض افراد من طبقات الشعب المختلفة حتى وصل عدد هذه المظاهرة ما يقرب من عشرة الاف شخص . وهناك تقابل السيد محافظ المدينة مع بعض افراد هذه المظاهرة واسدى اليهم النصح للعدول عن الاستمرار في التظاهر الا انهم رفضوا الامتثال لنصيحته واستمروا في تظاهرهم حتى تلاقوا مع جموع طلاب الكليات التى خرجت في مظاهرات مماثلة مستجيبين لدعوة زملائهم الطلبة.. الذين تزعموا هذه المظاهرات صباح اليوم من كلياتهم ...

" اتفقت آراء تلك المظاهرات على الخروج في شكل عدّة مظاهرات تغطي جميع انحاء المدينة مما اعطى الفرصة لبعض مثيري الشغب من الغوغاء والانتهازيين للاشتراك معهم في مظاهراتهم المتفرقة مما نتج عنه بعض حوادث التخريب والاتلاف وحرق بعض نقاط الشرطة بالمدينة التي يجري حاليا حصرها . كما تسببت هذه المظاهرات في اصابة بعض رجال الشرطة والمواطنين جاري حصرهم واصاباتهم .

" وكان المتظاهرون ومتزعموهم يرددون الهتافات المعادية للقيادة السياسية ولنظام الحكم القائم والتحريض علانية على قلب هذا النظام والازدراء به واثارة السخط والبغضاء للقائمين عليه وزعزعة الثقة فيهم ووقوع هذه الجرائم في الطريق العام ودون اذن من السلطات المختصة وذلك في زمن الحرب...

٦- وقد حرص رجل مباحث امن الدولة بالاسكندرية- بعكس مديري امن القاهرة والجيزة- على ان يسجل امام النيابة قائمة كاملة بالهتافات التى قال ان المظاهرات في الاسكندرية كانت ترددها وهي:

" بالطول بالعرض حنجيب السادات الارض - بالطول بالعرض حنجيب ممدوح الارض- تسقط وزارة ممدوح سالم- سيد مرعى حيطلع ايه.. هو اكمنه نسيب البيه- انور بيه يا أنور بيه هي تكية ولا ايه- انور بيه يا انور بيه نعل الجزمة بعشرة جنيه- انور بيه يا انور بيه شوف جيهان بتعمل ايه- لم كلابك يا ممدوح دم الطلبه مش حيروح- سادات يا سادات مش حتخوفنا التهديدات- العيشة بقت مره عاوزين حكومة حره- ما تلهوناش بالشانوره احنا حنحرق المعمورة - ثورة ثورة يا شباب مش عاوزينك يا سادات - عبد الناصر ياما قال لا حرية مع استغلال- مش حنخاف مش حنخاف غلوعلينا العيش الحاف - عبد الناصر ياما قال خلوا بالكم من العمال- الثوار رفعوها شعار ربط الاجر بالاسعار- ما تفرحشي يا ممدوح ورا شعراوي بكره تروح - يا سادات يا جبان خدت الهدمة من العريان- اصحى يا شعب اصحى يا شعب السادات عدو الشعب- بالاضراب بالاضراب تأخذ حقك بالاضراب- الاضراب هو سلاحنا ضد السلطة اللى بتدبحنا- ياللى بتحكم باسم الدين انزل انزل من عابدين- انزل شوف الملايين بايتين جعانين- انور انور يا جبان يا عميل الامريكان- مصر يا ام البلاد لسه فيكى اضطهاد في السياسة والاقتصاد عاوزه ثوره يا بلادي- ناصر ناصر يا حريه...

٧- ولم تكن تلك الا نماذج مما حدث في كل مدن الجمهورية من السويس الى اسوان التى أضاءت ليلها الاف المشاعل فظن المترفون من " المستجمين شتاء " في فنادقها الفاخرة ان المشاعل المتماوجة تتجه

اليهم، ففزعوا وغادروا المدينة متنكرين . اوهكذا شاع القول في ذلك الحين لا نثبته ولا ننفيه. أيا كان الامر فان كل ما حدث يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ كان منطقيا مع سياق الامور في مصر خلال السنوات القليلة التي سبقته. بل كان متوقعا . وذهب توقعه الى حد وصف الاحداث كما وقعت قبل وقوعها بعام كامل كما سنرى . ولم يكن سياق الامور في مصر الا مطحنة رهيبة حاصرت الشعب بين فكين من الجوع والكذب ، فلما كادت ان تسحقه سحقا حاول الافلات دفعا لخطر يتهدد حياته وكرامته وخلقه .

جنون.. وفنون:

٨- اما الجنون فهو جنون الاسعار التي انطلقت منذ اواخر عام ١٩٧٣ تقفز وتعربد بغير ضابط من يد الحكومة المسترخية لتدمر حياة الشعب وتدخل القلق والكآبة في كل منزل مصطحبة معها كل ما يصاحب الفقر عادة من افساد للامن والكرامة والخلق . واما الفنون فهي فنون الحكومة العاجزة في الكذب على الشعب ومخادعته وزرع وعود من الآمال الوهمية في تربة حياته الجافة. ولقد عمرت الصحف بالجنون والفنون معا متلازمة سنين سابقة على احداث ١٨ و ١٩ يناير١٩٧٧ . تكفينا مثلا سنة واحدة نختارها لانها سابقة مباشرة على الاحداث ومتصلة بها اتصال السبب المباشر بالنتيجة الحتمية. انها سنة ١٩٧٦.

ففى اواخر عام ١٩٧٥ كانت مشكلة الاسعار وارتفاعها المطرد وما تسببه من اضطراب وعناء في حياة شعب محدود الدخل حتى الكفاف، قد تجاوزت نطاق الشكوى الفردية والتبرم الجماعي لتصبح مشكلة " قومية " كما يقولون . وعلى هذا الوجه كانت انباؤها الكئيبة تستحق مكانا ثابتا او متكررا في الصحف التي يسمونها " قومية " ايضا . وهي صحف لم يكن الشعب يقرأ غيرها اذ لم تكن تصدر في مصر صحف غيرها . ومن هنا كان تأثيرها " الاحتكاري " في تشكيل وعي الشعب. ومن هنا ايضا كانت مسؤولية الذين يصدرونها ويوجهونها - مسؤولية منفردة - عن حدة التناقض الذي مزّق الشعب بين جنون الاسعار وفنون الكذب يستقيها من مصدر وحيد . لقد كانت ابواقهم التى يخاطبون الشعب من خلالها فلا يستطيعون ان ينكروها او يتنكروا لما جنوا على الشعب من خلالها. ولقد اريد للصحفيين يوما ان يكونوا " مسؤولين "، ولو جزئيا، عن الاحداث التي وقعت يومى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧. وحملت الصحف ذاتها وثيقة اتهامها ونشرتها عندما نشرت ما اسند الى محرريها من انهم لم يروا في الصورة الا جانبها الاسود ولم يروا في المجتمع الا سوائه وانهم بسوء نية او برعونة قد " شوهوا " صورة " الواقع " فاسهموا في كراهية الشعب له . وعندما تحمل صحيفة وثيقة ادانة محرريها تكون قد حُملت عليها لتعبر- بهذا النشر وحده- عن براءتهم مما اسند اليهم . ولقد كانت الصحافة- من حيث هي خبر- بريئة براءة المرآة التى لا تملك من ذاتها الا ان تعكس صورة ما يجري امامها أسود كان ام ابيض، سويا كان ام شائها. ان كانت قد نقلت جنون الاسعار فقد كانت تعكس جنونها . وان كانت قد نقلت الوعود الكاذبة فقد كانت تنقل ما يقوله الكذابون . وان كان وعي الشعب قد تأثر بما نقلت فلا تثريب عليها فيما نقلت ولا تثريب على الشعب فيما وعى، ويسقط حتى قاع الوقاحة ما قاله العميد منير محيسن في شهادته امام هذه المحكمة يوم ١٨ مارس ١٩٧٩ متهما الشعب بالبلادة وبطء الفهم حين قال: " فيه قرارات بتصدر لا يعيها الشعب في الاول وبعد ان يدرسها يحدث اثرها بعد ذلك ".

٩- لقد قرأ الشعب ووعى وعدا منشورا بان " مجلس الشعب " سيعقد جلستين للرد على اسئلة الاعضاء، ومناقشة اجراءات مواجهة ارتفاع اسعار بعض السلع الغذائية (اهرام ٢٤ نوفمبر ١٩٧٥) . فما ان بدأ عام ١٩٧٦ حتى قرأ الشعب ووعى عنوانا لافتا " مانشت " يقول : " جلسة خاصة لمجلس الوزراء لاعادة النظر في سياسة الدعم ". وسياسة الدعم - كما هو معروف - ارساها قرار مجيد في عهد كان " الفقراء ومحدودو الدخل " يحتلون بجدارة الموقع الاول من اهتمام الحاكمين . وكان من شأن القرار ان تحمل الدولة عن الفقراء ومحدودي الدخل ما تضيفه الى اسعار السلع الضرورية مضاربات السوق او

اضطرابات الظروف الاقتصادية المحلية او العالمية. فكان فقراء مصر ومحدودو الدخل فيها أمنين في ظل رعاية دولتهم الديمقراطية الاشتراكية الى ان اسعار مئات من السلع الضرورية لحياتهم ستبقى دائما في حدود المقدرة الشرائية لدخولهم النقدية. كان ذلك هو " الامن الغذائي " صدقا بمفهومه العلمي حقا . ولقد استقر الامن الغذائي للشعب في حماية الدعم فاستقرت له الحياة . وكان المساس بالدعم يعنى دس اسباب الاضطراب في حياة مستقرة . وكان الغاء الدعم ولو جزئيا يعنى نكوص الدولة عن حماية رعاياها وتعريض " امنهم الغذائي " لمخاطر المضاربة بقوت الشعب . فحملت اليه الصحف في بداية عام ١٩٧٦ ذلك الخبر اللافت الذي يعني ان الحكومة قد قصرت بها الحيل فانتبهت ، او التفتت، او استدارت لتعيد النظر في استقرار حياة الشعب . ولكن الصحف قد خفت " لتطمئن " القلقين على قوتهم فاضافت تحت العنوان ذاته : " ان مجلس الوزراء سوف يعقد جلسة خاصة لمناقشة موضوع الدعم والسياسة السعرية فور الدراسات التي تقوم بها اللجان المختلفة حاليا، وذلك لاعادة النظر في سياسة الدعم والاسعار واتخاذ القرارات التي تستبعد تماما اي اثر لها بالنسبة للطبقات الكادحة ". ثم اضافت : " ان المناقشات المكثفة في هذا الشأن والتي جرت في الاجتماعين الاخيرين للجنة العليا للتخطيط قد اسفرت عن عدة اتجاهات هامة يتم الان وضعها في صورتها النهائية وهي : (١) عدم المساس باسعار السلع الاساسية.. (٢) ضرورة ضغط ا لمصروفات.... " (اهرام ٧ فبرا ير ١٩٧٦) .

ولما كان ما تتحمله الدولة من اجل دعم السلع يدخل في نطاق " المصروفات " التي قالت الصحف ان ثمة اتجاها الى " ضغطها " مما قد يثير الشك بان اعباء جديدة ستلقى على كاهل الشعب فقد اذيع على الشعب- من خلال الصحف- تفسير من تقرير قدمته الى مجلس الوزراء " الادارة المركزية للخطة والمتابعة ". يقول صراحة : " من الخطأ الاعتقاد ان ترشيد الانفاق مؤداه الضغط على أفراد الشعب والطبقات المستفيدة منه " (اخبار ١٤ مارس ١٩٧٦) . فقرأ الشعب ذاك التفسير ووعاه .

ولقد قرأ الشعب ووعى ايضا ان تلك الوعود ليست مقصورة على السلع المنتجة محليا او السلع الزراعية والحيوانية بل انها شاملة كافة السلع الضرورية للشعب ولو كانت صناعية ، ولو كانت خاماتها مستوردة . قرأه الشعب ووعاه في تصريح منشور اكد فيه وزير الصناعة : " انه لن تكون هناك زيادة في اسعار المنتجات الصناعية التي تستورد خاماتها من الخارج ما دامت من السلع الضروية للشعب ".. وضرب مثلا : " السجاير والصابون والسمن الصناعي وغير ذلك من منتجات القطاع العام اللازمة والضرورية للشعب " (الجمهورية ٧ مايو ١٩٧٦) .

ثم قرأ الشعب ووعى وعدا مؤكدأ من رئيس الوزراء حينئذ، السيد ممدوح سالم ، فقد ابلغته الصحف القومية، ابلغت الشعب، ان السيد رئيس الوزراء قد : " بحث خلال اجتماع اقتصادي موسع حضره وزراء المالية والاقتصاد والتخطيط والتجارة والتموين وشؤون مجلس الوزراء ومستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية " الموقف الاقتصادي والتمويني واستقرار الاسعار وتوفير السلع الضرورية . وجاء ابلاغ الشعب " بمؤتمر القمة " الحكومي تحت عنوان صاخب : " خطوات هامة لتحقيق استقرار الاسعار وتوفير السلع التموينية ".. وعناوين اقل صخبا واكثر استجداء للثقة : "رئيس الوزراء يبحث في اجتماع اقتصادي موسع اجراءات التخفيف على الفئات محدودة الدخل". و" ٦١٢ مليون جنيه لاستيراد ١٠٠ سلعة تموينية ". و" لا زيادة فى اسعار المواد الغذائية ".. (اهرام ١٠ مايو ١٩٧٦)

وأخذت جوقة الوزراء " تغني على الشعب " مرددة مقاطع مما قاله رئيسهم . فيقول وكيل وزارة المالية : " ان السلع الاستهلاكية والتموينية التي سيتم استيرادها بالاسعار الرسمية حماية لمحدودي الدخل هي : الدقيق - العدس- البن- الشاي- السكر- زيت الطعام- اللحوم- الاسماك- الاغذية الحية- اللحوم المجمدة والمحفوظة- الدواجن المجمدة- الاسماك المحفوظة والمجمدة- الالبان ومنتجاتها- الفاصوليا- الفول-

المسلي- زيت الزيتون الاسود- الفلفل الاسود- مواد العطار المختلفة- الذرة- السمسم- الشحوم الحيوانية- زيت جوزالهند- الزيوت الطبية- الشحوم الغذائية... الخ ١٠٠ سلعة " (اهرام ١٠ مايو ١٩٧٦)،

أهوحلم ام علم؟

هل يمكن حقا ان تتاح للشعب كل تلك السلع باسعار في حدود الدخول المتاحة؟ وماذا يريد الشعب فى مصر اكثر من هذا؟.. انه الرخاء الموعود . وحتى لا يظن الشعب في مصر الذي قرأ ووعى ان وكيل وزارة المالية (وهو محدود الدخل على أي حال) قد خلط بين ما يتمناه شخصيا وبين ما وعد به الشعب ، انبرى من هو أعلى منه درجة وعلما ببواطن الامور فقال وزير التخطيط : " ان نتائج هذه الدراسات التي تشترك فيها كل الوزارات ستراعى عند اعداد الخطة التي يبلغ حجمها في السنوات الخمس القادمة ثمانية الاف مليون جنيه (٨٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠) . رأت الخطة تثبيت الاسعار لتكون في متناول الشعب وترشيد الاستهلاك .. " (اخبار ٦ يونيو ١٩٧٦).

أكان حلما او علما؟

١٠- لم يكن حلما او علما، بل كانت فنونا من الوعود الكاذبة. كذبها بهدوء قاتل السيد جمال الناظر وكيل وزارة الاقتصاد حين قال ونشر : " ان الزيادة في الاسعار في الخمس سنوات الاخيرة بلغت ١٢٠% . على الأقل " (اهرام ٤ ١ أغسطس ١٩٧٦) . وكذبتها حتى الصحف " القومية " التي اصبحت تكتب عن الاسعار تحت اصدق العناوين دلالة : " جنون الاسعار "، وتنعى الى الشعب ما يزيد في الاجور بان ستلتهمه زيادة الاسعار (اهرام ١٤ ديسمبر ١٩٧٦) فيفزع العمال ويدعو "الاتحاد العام لنقابات عمال مصر " الى مؤتمر لدراسة " الاجور والاسعار " حضره واشترك فيه كبار المسؤولين في الدولة . فاوصى المؤتمر- حتى لا تلتهم الاسعار الاجور- باعادة تقدير الحد الادنى لاجور العمال وايجاد تقارب بين معيشة الطبقة العاملة والقطاعات الاخرى في المجتمع (اهرام ٢٠ ديسمبر ١٩٧٦). وكانت تلك محاولة جادة من جانب عمال مصر، أكثر المحاولات جدية في الواقع، لوضع المسؤولين على اول الطريق الى الحل الصحيح وجذب انتباههم الى موطن الداء وجرثومته. كان نداء من اكثر المواطنين انتاجا الى المسؤولين عن الاستهلاك ان كفوا عن الاقتطاع ممن يموتون جوعا واقتطعوا ممن يموتون تخمة. وكان دعاء الى العلم اسلوبا والعدالة غاية. وكان نذيرا بان قد كادت طاقة الشعب على الاحتمال ان تنفد. لم يستمع اليهم احد. آية الصمم دون ما اوصى به المؤتمر ما اعلنه وزير التموين من " ان سياسة الوزارة التي سيعلنها امام مجلس الشعب تتركز في تثبيت اسعار المواد الغذائية والتموين وعدم رفع سعر اية سلعة منها وذلك تمشيا مع سياسة الحكومة بعدم اثقال كاهل المواطنين باعباء جديدة " (اهرام ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦). كيف؟.. لا احد يدري أو لا احد يريد ان يدري . فذاك مسؤول آخر كان مساهما في مؤتمر "الاجور والاسعار " يصم اذنيه دون الحقائق فيعلن المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب ، امام المؤتمر- في بساطة جريئة : " ان الدولة تعمل على تحقيق الاستقرار للاسعار وخفض اسعار بعض السلع التي ارتفعت اخيرا بدون مبرر " (اهرام ٢٩ ديسمبر ١٩٧٦).

اسعار السلع ترتفع عند رئيس مجلس الشعب " بدون مبرر "!! يا سبحان الله . ان كان هو خارج- فوق- نطاق المعاناة الشعبية افما كان يقرأ الصحف؟.. على أي حال لقد عرف قبل ان يمضي شهر واحد ان لارتفاع الاسعار مبررات خطرة ولم يغن شيئا قوله حينئذ : " نحن لم يؤخذ رأينا بالنسبة لقرارات زيادة الاسعار ". (اهرام ٢٢ يناير ١٩٧٧) . لم يغن شيئا لان الاحداث كانت قد وقعت .

وجاء يناير ١٩٧٧:

١١- انقضى عام ١٩٧٦ بجنون اسعاره وفنون اكاذيبه. فاستهل رئيس الوزراء العام الجديد بحديث قديم . فقد نشرت له الصحف تحت عنوان : " الاحتمال.. والممكن " تجميعا لكل الوعود التى لم تصدق في الاعوام السابقة. مضافا اليها وعد جديد بانها ستصدق في العام الجديد. قالت الصحف تحت عنوان عملاق : " ممدوح سالم : يثبت اسعار السلع في عام ١٩٧٧ " قالت : " اكد السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ان حكومته ستركزخلال عام ١٩٧٧، الى جانب اصلاح الهيكل الاقتصادي، على رفع المعاناة عن الشعب وتحقيق العدل الاجتماعى . وفي هذا الاطار فان من اهم اهداف الحكومة تثبيت اسعار جميع السلع باجراءات حاسمة ستتخذ في هذا الشأن نتيجة الدراسات التي تجرى فعلا بين جهاز تخطيط الاسعار وبين الوزارات المعنية " (اهرام اول يناير ١٩٧٧).

قرأ الشعب هذا التصريح ووعاه واضافه الى مخزون ذاكرته التي شحنتها المعاناة الطويلة فاستخلص نتيجته الصارمة : ان حكومة السيد ممدوح سالم اما جاهلة بكيفية حمايته من وحش الغلاء الذي يلتهم حياته يوما بعد يوم ، واما عاجزة عن ان تحميه ضد الوحوش الذين اطلقوا عليه الاسعار المسعورة ، وفي الحالتين فان الحكومة تكذب. تكذب تقية غضب الشعب . اوتكذب تقية غضب اعداء الشعب . والكذب على الشعب خداع يجردها من صلاحية الحكم . ولقد كان من آيات المخادعة ما نشر بعد اسبوع واحد من تصريح رئيس الوزراء . فقد نشرت ا لصحف الصادرة في ٨ يناير ١٩٧٧ ان قد تقرر منح علاوات لـ ٦٠٠ الف عامل . لقد كانت حكومة ممدوح سالم والحكومة التي سبقتها جربت مرات عديدة علاج الغلاء برفع الاجور . وتعلمت في كل مرة ، او كان عليها ان تتعلم ، ما يعتبر الف باء الاقتصاد وهو ان زيادة الاجور تؤدي الى زيادة في حجم النقد المتداول (تضخم) تؤدي مباشرة الى ارتفاع الاسعار بما يعادل ما زاد في الاجور أو أكثر .. هذه بدهية من بدهيات اقتصاد السوق ، أو الاقتصاد الحر كما يسمونه ، أو اقتصاد " الانفتاح " كما جاء على ايدي الحكومة نفسها . وقد كانت تلك مسألة ناقشها مؤتمر " الاجور والاسعار " قبل اسبوع من منح العلاوات . وقد أوصى حينئذ لا بزيادة الاجور ولكن بربط الأجر بالاسعار مع " التقريب بين الحد الادنى والاعلى بحيث لا تتجاوز النسبة ١ : ٨ (أهرام ٣١ ديسمبر ١٩٧٦) . ولم يستمع احد الى وصيته . فهل كان منح العلاوات لأكثر من نصف مليون عامل علاجا مخدرا يضعف انتباه العاملين الى ماكانت تدبره خفية " المجموعة الاقتصادية " في الحكومة؟.. أيا ما كان الجواب الذي أنتهى اليه الشعب يوم ٨ يناير ١٩٧٧ فانه قد علم علم اليقين صباح يوم ١٨ يناير انه كان ضحية خداع يستحق الغضب والاشمئزاز..

١٢- ويبدو ان ذلك الشعور العام قد اتصل بعلم رئيس الجمهورية فرأى فيه نذرا لا يرضاها. وقد عبر رئيس الجمهورية فيما بعد عن سابق معرفته الكاملة بمعاناة الشعب وبعجز الوزارة واكثر من هذا، برأي الشعب ومشاعره . فقد قال بعد ان وقعت الاحداث : " لوتقرأوا صحف ٢ يناير وسمعتوني وانا باتكلم .. انا قلت انه قانون الضرائب لازم يصدر فورا قبل اي شيء آخر . ليه علشان ايه ؟ في صحف ٣ يناير مكتوب الكلام ده .. الاحداث ما حدستشي الا ١٨ و ١٩ ومن قبلها بـ ١٥ يوما.. ١٧ يوم .. انا باتكلم . ليه؟.. انا عارف.. انا مستني اللي وقع ده .. يقع .. حتستغربوا طبعا .. انا مستني اللي وقع يقع .. حقيقة . ليه ؟ حاجي لكم اقول لكم ليه؟.. وعلى ذلك فانا جيت في يوم اول يناير وجمعت القيادات السياسية عندي هنا هوه وقلت لهم على وجه الاستعجال قانون الضرائب وقانون الاسكان... " (اهرام ٤ فبراير ١٩٧٧).

والحق ان الصحف كانت قد ابلغت الشعب ان رئيس الجمهورية قد تدخل " موجها " الى ما اعتقد انه حل لمشكلة معاناة اغلبية الشعب من الغلاء . فقد نشرت الصحف انه قد : " صرح الدكتور جمال العطيفى وزير الاعلام والثقافة بان السيد ممدوح سالم عرض على المجلس (مجلس الوزراء) في بداية الاجتماع توجيهات الرئيس انور السادات بشأن تثبيت اسعار السلع الاستهلاكية والعمل على انتاج وجبة شعبية جاهزة ومعلبة تباع بسعر معتدل للمواطنين وكذلك توجيهات الرئيس لتحسين مستوى المرافق والخدمات ووضع خطة عاجلة لاصلاح التليفونات في مدى ٦ اشهر وسرعة الانتهاء من عرض

مشروع قانون الضرائب والاسكان والانتهاء من قانوني الاحزاب والمطبوعات وقانون العاملين الجديد . واضاف الدكتور العطيفي ان رئيس الوزراء طلب من الوزراء الاسراع بوضع توجيهات الرئيس موضع التنفيذ (اهرام ١٢ يناير ١٩٧٧) .

وهكذا قرأ الشعب ووعى أن رئيس الجمهورية قد تدخل ووجه الوزارة الى حل لمشكلة جوع الملايين من الفلاحين في القرى والعمال في المصانع وصغار الموظفين في المكاتب . وهو حل - لو استجابت له الحكومة ـ لأراح الشعب الفقير من عناء الخبيز والطحين وادخر طاقات الأمهات والزوجات في المنازل : وجبة شعبية جاهزة ومعلبة تباع بسعر معتدل للمواطنين . وقد طلب رئيس الوزراء من الوزراء الاسراع بالتنفيذ : ولكنهم ـ طبعا ـ لم ينفذوا ، لا لأنه لم يتسع لهم الوقت لعمل الدراسات الميدانية لاكتشاف نوع ومذاق ومكونات الوجبة حتى تتلاءم مع ذوق فقراء مصر ، ولا لأنه لم تكن تحت تصرفهم الأموال الكافية لانشاء المصانع التي تنتج ثلاثين مليون وجبة يومياً على الأقل ، والمعدات " التكنولوجية " التي تضع كل وجبة في غلاف والثلاجات التي تحفظ الوجبات من التلف حتى يتم توزيعها ، ووسائل النقل التي تضع تلك الوجبات تحت تصرف الفقراء في مواقعهم من المصانع والحواري والقرى في توزيع عادل حسب عدد الفقراء في كل مكان على حدة .. لا . لم تكن كل تلك اعذاراً لعدم تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية لحل مشكلة الغذاء الشعبي ، بل كان السبب الذي لا يصلح عذراً هو انه لم يكن احد قادراً أو راغباً في أن يأخذ مشكلات الاجور والاسعار والغلاء والعناء والجوع مأخذ الجد الذي تستحقه وكان ذلك ابشع استفزاز يتعرض له شعب من حكامه .

ولكن تدخل رئيس الجمهورية قد اثمر ثماراً اخرى . فقد شجع الكتاب الذين يقودهم ذكاؤهم الى الحذر عادة ، شجعهم على الحديث . ولم يكن حديثا ذلك الذي كتبه ونشره الاستاذ مصطفى امين بل كانت صرخة جمع كلماتها - بخبرة الصحفي المدرب - من افواه الناس، فكانت كلمته تلك- على الاقل- تعبيرا عن غيظ الملايين . قال تحت عنوان " فكرة " : " نحن الشعب الوحيد الذي يأكل الخبز الاسود.. الشعب الوحيد الذي يسكن في القبور.. الشعب الوحيد الذي يفقد اعصابه كلما طلب مكالمة تليفونية.. الشعب الوحيد الذي يتشعلق كالبهلوان في كل اوتوبيس او قطار .. الشعب الوحيد الذي يستنشق المجاري بدلا من الزهور والرياحين (اخبار ١٤ يناير ١٩٧٧). وهكذا عبر الاستاذ مصطفى امين عن الشعب كله من اول الذين يفتقدون الخبز الى اخر الذين يفتقدون الرياحين . ولا بأس في هذا ما دام قد اتسع اهتمامه للاولين مع الاخرين .

النذير المبكر:

١٣- غير ان من أبناء مصرمن لم ينتظروا اذنا بالجهر بما يعاني الشعب وبمن اثقلوا عليه المعاناة. فمنذ بداية ذلك العام الذي اخذناه مثلا- عام ١٩٧٦- وجه الاستاذ الدكتور محمد حلمي مراد تحذيرا وانذارا مبكرا الى الحاكمين . والاستاذ الدكتور محمد حلمي مراد مدير سابق لجامعة عين شمس واستاذ متخصص في علم الاقتصاد ووزير سابق، وكان حين وجه انذاره عضوا في مجلس الشعب يمثل- كما يقولون- الشعب كله. واخيرا فان انذاره كان منطلقا من موقف التعاطف والحرص على مصلحة الحاكمين انفسهم والرغبة الصادقة في ان يجنبهم مخاطر الطريق. فقد رأى ما كان يراه الناس جميعا وهو ان الحكومة تدفع الناس دفعا الى مواقع " الدفاع عن النفس "، ولكنه سبق غيره الى انذار الحاكمين في مقال كان عنوانه : " احذروا هذه الاستفزازات ".. قدم له بقوله : " تسود البلاد في الاونة الاخيرة مجموعة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وتصريحات للقيادات السياسية والتنفيذية تشكل خطرا جسيما يقتضينا الضمير الوطني المبادرة الى التحذير من مغبة استمرارها والعمل على تجنبها تفاديا لما قد ينشب عنها من مواقف وخيمة نظرا لما تؤدي اليه من شحن النفوس بمشاعر السخط والتذمر مع اقتران ذلك بتولد الاحساس بعدم الاهتمام الكافي من جانب السلطة بالتصدي لمعالجة المشاكل علاجا جذريا لا يقف عند حد اعطاء المسكنات واطفاء الحرائق بل يتجاوزها الى اجتثاث اصول تلك المشاكل

وازالة مسبباتها : ولكي نزيد الامر تفصيلا يمكننا ان نميزمن بين هذه الاستفزازات الشعبية اربعة انواع "..

ثم راح الاستاذ الدكتور محمد حلمي مراد يتحدث باستفاضة ورصانة وعلم متمكن عن انواع الاستفزازات الاربعة. فاولها عنده الاستفزاز الاجتماعي الذي : " يتمثل فيما يتناقله الناس من قصص الثروات الطائلة التي جمعها البعض في السنوات الاخيرة وما يشاع عما تنشره الصحف الاجنبية في الخارج من اسماء المستفيدين من العمولات والسمسرات وما يروى عن امتلاك الشقق السكنية بعشرات ومئات الالوف ".. اما النوع الثانى فهو الاستفزاز الاقتصادي وقد دلل عليه بما يتقنه استاذ الاقتصاد المتمكن من فهم علمي لدلالات الارقام ثم انتهى في امره الى انه : " لا جدال في ان الاختلال في التوازن بين المستوى العام لاسعار السلع المعيشية الضرورية للحياة اليومية وبين مستوى المرتبات والاجور يجعل المواطن عاجزا عن ايفاء احتياجاته الضرورية مما يخلق احساسا بالضيق ". ثم انتقل الدكتور محمد حلمي مراد الى النوع الثالث من الاستفزازات واسماه " الاستفزاز السياسي " وضرب له مثلا ما اعلنه احد اعضاء مجلس الشعب : " تحت قبة المجلس نقلا عن بعض الصحف الاجنبية ان هناك حاليا (فبراير ١٩٧٦) خمسمائة مليونير في مصر بعد ان كانوا لا يزيدون عن خمسة قبل الثورة بينما لا يتجاوز متوسط الدخل الفردي تسعين جنيها في السنة.. " وبعد ان تحدث عن " الاستفزاز الحكومى " ختم مقاله بنذير واضح . قال :

ان اخشى ما اخشاه ان يؤدي كل ذلك الى اقتناع البعض بعجز الاسلوب الديموقراطي المشروع في معالجة الاوضاع الخاطئة بما يؤدي اليه ذلك من مخاطر تتمثل في الانحراف نحو التفكير في وسائل غيرمشروعة او في تيسيرمهمة اصحاب المصلحة في اغراء الشباب لاقتراف ما يضر بامن البلاد واستقرارها او في جعل النفوس قابلة للاستثارة بحيث تميل الى استخدام العنف لاي سبب طارىء مما قد ينتج عنه اتساع دائرة الصدام وافلات الزمام لاقدرالله فتكون فتنة يصعب السيطرة عليها (اهرام ٥ فبراير ١٩٧٦).

١٤- هكذا حذر وانذر الدكتور محمد حلمي مراد . حذر من استفزاز الشعب اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وحكوميا . وانذر بالعنف الذي اسماه " فتنة " وهو دفع للاستفزاز . كل هذا قبل احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ بعام كامل . وقد حذر غيره وانذر، ولكن الحاكمين اصموا آذانهم فلم يسمعوا وغلقوا اعينهم فلم يروا . ذلك لانه قبل ان يقول الدكتور محمد حلمي مراد وغيره ما قالوا تحذيرا ونذيرا كانت قد سبقت كلمات الله في كتابه المبين : " ولا يسمع الصم الدعاء اذا ما ينذرون " (الانبياء: ٤٥) . وان كانوا قد قالوا " فتنة " فقد سبقت كلمات الله في كتابه المبين : " وحسبوا الا تكون فتنة فعموا وصموا " (المائدة : ٧١) .
وصدق الله العظيم .

١٥- وفي صباح ١٨ يناير ١٩٧٧ انفضح ما كان خافيا، وقرأ الشعب ووعى ان قرارات قد صدرت بالغاء دعم بعض السلع الضرورية وان الاسعار التي وعد الف مرة ومرة بانها ستثبت ستزداد عربدة وجنونا، فعرف معرفة اليقين ، من الجناة انفسهم ، كم كذبوا عليه واستهانوا به فاعتدوا عليه فكانت انتفاضته ضد الكذب وضد الاستهانة وضد العدوان يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧. ولم يلبث الجناة انفسهم ان اعترفوا- علنا- بصيغ شتى بالجرائم التى ارتكبوها في حق الشعب، وانبرى كل قادر على فتح فمه يفرغ ما اختزنه في جوفه من رأي مكتوم ، يصدّق الشعب في رأيه ويؤيد الشعب في موقفه، ثم يبرىء نفسه ويتهم الاخرين .

كان اول المعترفين الجاني الاصيل : الحكومة نفسها، وكما يحدث عندما يحاول اللص الذي ضبط في حالة تلبس رد المسروقات واستغفار المجنى عليه : حملت الصحف الى الشعب نبأ يقول: " اصدر السيد

ممدوح سالم رئيس الوزراء في الساعة الثانية والنصف بعد ظهر امس (١٩ يناير ١٩٧٧) قرارا بايقاف العمل بالقرارات التي كانت المجموعة الاقتصادية قد انتهت اليها بشأن زيادة اسعار بعض السلع .. ونص قرار السيد ممدوح سالم الذي وافق عليه الرئيس انور السادات على اعادة دراسة الموقف الاقتصادي مع الهيئة البرلمانية لحزب " مصر العر بى الاشتراكي " والمؤسسات المعنية في الدولة. وقد اكد مصدر رسمي على مستوى عال امس ان القرار الذي اصدره رئيس الوزراء بايقاف العمل بقرارات المجموعة الاقتصادية لن يؤثر باي صورة من الصور على قرار منح كافة العاملين بالدولة علاوة اضافية هذا العام- تنفيذا لتوجيهات الرئيس السادات- كما لن يؤثر على قرار زيادة المعاشات بنسبة ١٠% . " (اهرام ٢٠ يناير ١٩٧٧) .

اما " حزب مصر العربي الاشتراكى " ذاك فقد كان الحزب الذي يحكم من خلال اعضائه او هكذا كان المفروض دستوريا. واما الهيئة البرلمانية تلك فقد كانت جماع اعضاء حزب مصر العربى الاشتراكي في مجلس الشعب الذي يراقب السلطة التنفيذية. او هكذا كان المفروض دستوريا فانبرى الحزب يعلن براءته مما جنى اعضاؤه الحاكمون على الشعب. ونشرت الصحف خبرا يقول: " اعلنت الهيئة البرلمانية لحزب مصر العربى الاشتراكى امس عدم موافقتها على رفع اسعار السلع التي تمس الطبقات العريضة من جماهيرالشعب ومنها على سبيل المثال الدقيق والخبز والارز والسكر والشاي والاذرة والبنزين والبوتاجاز. اصدرت الهيئة البرلمانية بيانا بذلك امس بعد اجتماع استغرق خمس ساعات قالت فيه ان اعضاء الهيئة سوف يلتزمون بهذا الموقف عند عرض تقرير لجنة الخطة على مجلس الشعب ". (اهرام ٢٠ يناير ١٩٧٧) .

فلما اجتمعت لجنة الخطة بمجلس الشعب اعلن المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب براءته وقال : " نحن لم يؤخذ رأينا بالنسبة لقرارات زيادة الاسعار ". وبعد ان اعلن اغلب الاعضاء براءتهم - كل باسلوبه - " انتهت اللجنة بعد اجماع دام ٦ ساعات متصلة.. من اصدار قرار بالغاء القرارات المتعلقة بزيادة اسعار السلع التموينية والشعبية التي تمس جماهير الشعب وان تبقى الاسعار على ما كانت عليه قبل ١٧ يناير الحالي والغاء كل ما ترتب على ذلك من اثار على ان تراقب الحكومة ذلك بكل حزم ". (اهرام ٢٢ يناير ٩٧٧ ١).

شاهد من اهلها:

١٦- كان كل ذلك شهادة من " المسؤولين " بان الغاء الدعم ورفع الاسعاركان " خطأ " وان رد الفعل الشعبى كان له سبب مباشر من ذلك الخطأ . اما " غير المسؤولين " فقد كان على رأسهم الاستاذ توفيق الحكيم . ونحن نورد ما قال هنا بعد ان اوردنا ما قال الاستاذ مصطفى امين من قبل لانهما كليهما من انصار الحكام ولوكانوا ناقدين . ويتميز الاستاذ توفيق الحكيم بنظرية فذة يمكن ان تسمى نظرية " الوعي الفلكي ". مؤداها ان وعي الشعب يدور في فلك عريض فيختفي زمانا ويعود فيظهر زمانا اخر . وقد زعم الاستاذ توفيق الحكيم ان وعي الشعب في مصر كان غائبا عشرين عاما او نحو ذلك ثم عاد فاصبح الشعب واعيا . ايا ما كان نصيب هذه النظرية من الصحة فان احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٩ قد وقعت في مرحلة " عودة الوعى " كما حددها الحكيم . فقال معلقا على ما حدث تحت عنوانه المفضل " الطعام لكل فم " في رسالة وجهها الى المسؤولين :

" حرصت على ان اسير في الصباح كعادتى على قدمي بين الناس على الرغم من تحذيرات الذين خشوا علي من التعرض للقنابل المسيلة للدموع . وصادفت من كان يقول : ما رأيك في الطعام لكل فم هذا ؟.. ولم يكن التساؤل من الشباب المتحمس او الثائر، بل من بعض الشيوخ البادي عليهم الوقار والاتزان . وادركت بعض الاسباب لما حدث وما يمكن ان يحدث (كذا..؟!) وجدت من واجبى ان اصارح بها ابناء وطني من المسؤولين والا كنت غيرجدير بحمل امانة القلم . ويتلخص رأيي في امرين :

" الاول : المناخ النفسي للشعب . لقد كان الشعب الذي طحنه الغلاء متهيئاً بالامل في نقص الاسعار في حين كان رجال الاقتصاد مشغولين بالامل في موازنة الميزانية فلما لم يحدث تقارب بين الاملين حدثت فجوة بين الطرفين وانقسام كانقسام الذرة الذي يسبب الانفجار.

" الثاني : مفاجأة الجماهير بالاسعار الجديدة قبل عرضها على مجلس الشعب، حيث كانت المناقشة فيها كفيلة بان تخفف من صدمة المفاجأة ، وان توضح المبررات التي ارغمت المسؤولين والاقتصاديين على عرض مثل هذه الميزانية التى يفهمها الاقتصادي ولا يفهمها الجائع .. ويظهر ان المسؤولين ارادوا بهذه السرعة الخاطفة مباغتة التجار الجشعين فكان ان باغتوا الجماهير الآمنة".

وستذهب هذه " المقطوعة " مثلا من موقف توفيق الحكيم لكل المواقف التي تعترف بالظلم وتلتمس الاعذار للظالمين ولا تنسى ان تعتذر عن المظلومين بانهم لم يفهموا الحكمة من الظلم..!! على اي حال يكفينا الحكيم شاهدا على الظلم والمباغتة يقعان على الجماهير الآمنة .

والقضاء يحكم:

١٧- ايا ما كان الرأي الاجتماعى او السياسي (الرأي القانوني يأتي فيما بعد) فيما حدث فان ما حدث يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ لم يلبث ان اصبح محل تحقيق ومحاكمة واحكام اصدرتها محاكم جنايات امن الدولة العليا في انحاء الجمهورية . فقد سبق ان رأينا ان الشرطة قد ابلغت عن انها قبضت- خلال الاحداث- على اعداد كبيرة من المواطنين الذين قالت انهم قد شاركوا فيها. وقد احيل كل اولئك الى المحاكمة امام محاكم جنايات امن الدولة العليا. كل جماعة امام المحكمة المختصة بمحاكمتهم محليا . وعرفت تلك المحاكمات " بقضايا الشغب ". ولكن التهم التى وجهت الى المتهمين فيها تجاوزت مجرد الشغب الى ارتكاب جنايات تصل العقوبات عليها الى الاشغال الشاقة المؤبدة . وكان طبيعيا ان تتعرض محاكم امن الدولة العليا للاحداث التي وقعت يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ تقديرا وتفسيرا وان تحقق اسبابها في الواقع في سياق بحثها في مدى مسؤولية المتهمين عنها . وقد اصدرت في هذا احكاما ستضاف الى مفاخر القضاء المصري نقدم نموذجا منها.

١٨- ففي يوم ١٤ يونيو ١٩٧٧ اصدرت محكمة جنايات امن الدولة العليا بالقاهرة حكمها في الجناية رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٧ امن دولة عليا التى اتهم فيها ٤٤ مواطنا بانهم حركوا وساهموا في الاحداث في جنوب القاهرة (منطقة حلوان) وقضت ببراءتهم واشارت في حكمها الى تلك الاحداث واسبابها فقالت ان المجموعة الاقتصادية بمجلس الوزراء قد انتهت الى.. " رفع الدعم عن بعض السلع التي لا غنى عنها لجماهير الشعب. واذيع بيان الموازنة العامة مساء يوم ١٧ يناير ١٩٧٧ متضمنا هذه البيانات ونشرته الصحف صباح يوم ١٨ يناير ١٩٧٧. وايا ما كان الرأي من الناحية الاقتصادية في هذه الاجراءات وضرورتها فانه كان يتعين ان يمهد لها وتعد جماهير الشعب نفسيا بواسطة وسائل الاعلام والاجهزة السياسية لتقبل هذا الوضع . الا ان هذا لم يحدث فكان لاذاعة بيان الموازنة بما حواه من رفع الاسعار في الوقت الذي كانت تنتظره جماهير الشعب رد فعل قوي لدى مختلف طوائف الشعب اثارت اعصابه فبدأت مجموعات من الطلبة والعمال منذ صباح يوم ١٨ يناير ١٩٧٧ تنتظم في مسيرات تعبر عن اعتراضها على سياسة رفع الاسعار وكانت تردد بعض الهتافات المعادية للحكومة احتجاجا على سياستها في هذا الصدد. ولم يكن هدفهم في البداية من التجمهر سوى الاحتجاج على سياسة رفع الاسعار . وكانت هذه الوسيلة للتعبير عن رأيهم، وان كانت غير مشروعة لانها لم تتم خلال القنوات الشرعية والطرق التي رسمها القانون، انما دفعهم اليها ما عانوه خلال الفترة الطويلة الماضية وتلك الصدمة التى احدثها رفع الاسعار في وقت كانوا يأملون فيه ان يحدث العكس ولم يكن هدفهم التخريب او التدمير... "

المؤامرة :

١٩- وقد كان يمكن ، في حكم السياسة وحكمتها ، ان يقف الامر عند ذاك الحد لتتفرغ الحكومة لما اوصت به لجنة الخطة في مجلس الشعب : " ان تبقى الاسعار على ما كانت عليه قبل ١٧ يناير على ان تراقب الحكومة ذلك بكل حزم " اخطاء حدثت ادت الى احداث وقعت فتراجعت الحكومة عن اخطائها فتوقفت الاحداث وقبضت الشرطة على من قيل انهم الفاعلون الاحداث او الشركاء فيها، وعرضوا جميعا على القضاء فقضى في شأنهم بما قضى ادانة او براءة ، فاصبح ممكنا في حكم السياسة وحكمتها ان يعتبر الامر الجليل منتهيا . وكان ذلك ممكنا - في حكم السياسة وحكمتها- قدوة بسوابق الحكم والحكمة. ففي فبراير ١٩٦٨ حدثت في مصر احداث قريبة الشبه بما حدث يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧. وخرجت جموع الشعب تدين الهزيمة والمسؤولين عنها وتطالب باسقاطهم ومحاكمتهم . فاقتضت الحكمة الا يجابه الشعب بالعنف فلم يصاحب الاحداث عنف. والتقط الحكم ما قاله الناس فجمعه ورتبه وبوبه وطبعه ونشره ثم اخرجه للناس بيانا يلتزمه الحاكمون أسموه " بيان ٣٠ مارس ". عرض على الاستفتاء الشعبي فحظي بما يقارب الاجماع لانه لم يكن الا صياغة لما اراده الشعب حينئذ وعبر عنه في شوارع المدن خلال المسيرات والمظاهرات التي حدثت في فبراير ١٩٦٨، ووقف الامر عند ذاك الحد. وفي العام ذاته، ١٩٦٨، وصلت الاحداث في فرنسا الى حد القتال المسلح بين الجيش الفرنسي وجموع المتظاهرين واقتحمت جامعة باريس العتيدة على طلابها وسقط القتلى وانتهت الاحداث عند نهايتها. وقد كان اللواء سيد فهمي، وزير الداخلية ابان حوادث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧، ما يزال متذكرا احداث فرنسا وغيرها من الدول فأعتذر بها امام مجلس الشعب يوم ٣٠ يناير ١٩٧٧ حين قال : " ان العالم كله يموج باسلوب الرفض ولم تكن مصر بمعزل عن هذا الامر ". اوكان وزير الداخلية ما يزال متذكرا انه قبل اسبوعين من احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ كانت " شبه حرب اهلية " محدودة قد دارت رحاها بين جموع الفلاحين وقوات الامن في مركز " بيلا " يومي ٣١ ديسمبر ١٩٧٦ واول يناير ١٩٧٧، وان اسلحة " متطورة " قد استعملت من جانب الطرفين . وان تلك الاحداث كانت محل حوار حاد النبرة جرى بينه وبين وزير العدل في مجلس الشعب يوم ١٦ يناير ١٩٧٧ ، اي قبل احداث ١٨ يناير ١٩٧٧ بيوم واحد، وان سيادته قد اعتذر عن العنف الذي اجتاح مركز بيلا فقال وافصح : " ان ظاهرة العنف ظاهرة عامة وممكن ان تحدث في كثير من البلدان خصوصا في الظروف الاقتصادية غير العادية التي تمر بها البلاد.. "

نقول كان يمكن في حكم السياسة وحكمتها ان يقف الامر عند ذاك الحد لو ان للحكومة سياسة وللسياسة حكمة. ولم يكن الامركذلك . اذ بينما كان الشعب يعبر عن غضبه العارم وكانت الشرطة تقاتل وتقتل المتظاهرين في الشوارع ، وبيما كانت المعارك تستعر بالحرائق وبينما كان المقبوض عليهم يساقون بالالاف الى النيابة العامة، وبينما كانت المحاكم تنظر في امرهم وتقضي بما قضت.. كانت " ادارة مباحث امن الدولة " تدبر امرا . وكانت " نيابة امن الدولة " تحقق هذا التدبير. وكانت قوات امن الدولة " السرية " تداهم المنازل فجرا وتقبض على مئات من الكتاب والادباء والفنانين والطلبة والعمال وتسوقهم مكبلين بالحديد الى زنازين السجون . نعم ثابت في اوراق التحقيق ذاتها انه بينما كان مصيرمصركله معلقا بخيوط رفيعة تكاد تمزقها معارك الشوارع ، كانت " ادارة مباحث امن الدولة " تخطط داخل المكاتب المغلقة لاستغلال الاحداث الخطيرة من اجل تصفية القوى الوطنية المعارضة لسياسة القائمين على الحكم . نقول في المكاتب وليس هذا من عندنا. فقد شهد امام هذه المحكمة ثلاثة من رؤوس ادارة امن الدولة هم اللواء سيد زكي (جلسة ٢٥ يونيو ١٩٧٩) والعميد محمد فتحي قتة (جلسة ١٧ مارس ١٩٧٩) والعميد منير محيسن (جلسة ١٨ مارس ١٩٧٩) بانهم كانوا في مكاتبهم بادارة مباحث امن الدولة بالقاهرة يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ يحررون البلاغات التي تقدمت بها ادارة مباحث امن الدولة ابتداء من فجر يوم ١٩ يناير ١٩٧٧ الى نيابة امن الدولة ضد مئات من المواطنين ويستصدرون عليها اوامر بالقبض عليهم .

وبينما يثبت الاستاذ النائب العام في محضره يوم ١٩ يناير ١٩٧٧ (الساعة الثانية عشرة ظهرا) تعذر الانتقال للتحقيق لانقطاع المواصلات كان مئات من ضباط امن الدولة والمخبرين السريين منطلقين في سياراتهم يقطعون الشوارع والازقة ليداهموا المواطنين في منازلهم . لم تتوقف ادارة مباحث امن الدولة، ولم يهمها ان تتوقف، لتفض معركة او تحمي منشأة أوتطفىء حريقا اوتسعف جريحا اوتنقل محتضرا الى طبيب اوتواري جثة مواطن قتيل .. او حتى تقبض على احد المتظاهرين . وعندما انتبه الاستاذ حافظ السلمي رئيس نيابة الاسكندرية الى هذا الموقف " المريب" سأل العقيد على حسن شلبي في محضرالتحقيق يوم ٢٠ يناير ١٩٧٧: " ما سبب عدم القبض على هؤلاء المتزعمين اثناء تزعمهم المتظاهرين ".. فاجاب رجل مباحث امن الدولة : " يرجع هذا لتعليمات عليا "، فيتضح منذ اليوم الاول للتحقيق ان تعليمات عليا بعدم الاهتمام بالاحداث كانت تحكم تصرفات رجال مباحث امن الدولة يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، تصرف انتباههم عن الاحداث، الى استغلال الاحداث " لتصفية حساباتهم " القديمة مع القوى الوطنية المعارضة للقائمين على الحكم . وكما اعترفوا في بداية التحقيق اعترفوا في نهايته. فبعد ان انتهى التحقيق في بلاغاتهم التي قيدت برقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٧ (منظمات) و ١٠١ لسنة ١٩٧٧ (تحريض) تقدمت مباحث امن الدولة يوم ١٠ مايو ١٩٧٧ الى نيابة امن الدولة بمذكرة قالت فيها ان احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ليست الا نتيجة نشاط سياسي سابق ومستمر بدأ منذ ما قبل ١٩٧٣ كانت تحاول به القوى "المناهضة " اسقاط الحاكمين . ولقد كانت كل تلك القضايا وما سبقها منذ ١٩٧٣ تشكل معركة واحدة مستمرة كانت مباحث امن الدولة خلالها تطارد المعارضة واستطاعت في حملات متتالية ان تقبض على مجموعات وراء مجموعات لم تعرض اية مجموعة منهاعلى القضاء للمحاكمة.

٢٠- واخذتها نيابة امن الدولة مسلمة فاذا بها تصدر يوم ٣١ مايو ١٩٧٧ قرارا جاء فيه : " لاثبات اننا، نظرا لوحدة النشاط موضوع تحقيق هذه القضية (١٠٠ لسنة ١٩٧٧) مع قضايا اخرى لم يتم التصرف فيها بعد امرنا بضم القضايا الاخيرة للقضية الحالية لوحدة وارتباط موضوعها جميعا. وهي القضايا ارقام ١٠١ لسنة ١٩٧٧ و ١٠ لسنة ١٩٧٥ و ٥٠١ لسنة ١٩٧٤ و ٨٨٥ لسنة ١٩٧٦ و٥٨ لسنة ١٩٧٧ و ١٣٤ لسنة ١٩٧٧ و ٨٥٤ لسنة ١٩٧٦ حصر امن دولة عليا ". وهكذا رأت مباحث امن الدولة ان نشاطا مستمرا منذ ١٩٧٣ ذا موضوع واحد لا بد ان يحسم بمناسبة احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧. مع ان هذا النشاط الواحد لا تربطه باحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ علاقة تلازم زماني فقد استمر- كما قال قرار الاتهام - " خلال الفترة من اواخر سنة ١٩٧٣ حتى منتصف سنة ١٩٧٧ ". ولا تربطه باحداث ١٨ و ١٩ يناير علاقة تلازم مكاني فقد شمل- كما قال قرار الاتهام- كل " جمهورية مصر العربية ". ولا تربطه باحداث ١٨ و ١٩ يناير علاقة تلازم موضوعي . فلم يسند قرار الاتهام الى اي من المتهمين انه دمر او احرق او سلب او نهب او قتل او جرح اودخل معركة ضد الشرطة.

ما هو اذن هذا النشاط الواحد؟

انه المعارضة السياسية للحاكمين . المعارضة بالكلمات تلقى في الندوات. بمجلات الحائط تعلق في الجامعات. بالنشرات تنقل الافكار. بالمسيرات السلمية الجماعية تقدم المطالب الى مجلس الشعب. بالهتافات تعبر عن تلك المطالب. ذلك هو " النشاط الواحد " كما صورته مباحث امن الدولة نفسها. وقدمت ادلة عليه اطنانا من الاوراق المكتوبة ومئات الامتار من الاصوات المسجلة وعشرات من الصور الفوتوغرافية . وهذا هو " النشاط الواحد " المطروح الان على هذه المحكمة.

٢١- اذن فهى محاولة " لتصفية " القوى الوطنية التى عارضت الحاكمين ولو قبل اربعة اعوام من الاحداث، ولو بعد اربعة اشهر من الاحداث، ولو لم تسهم في الاحداث فاعلة او شريكة. اذن فهي محاولة ارادت بها ادارة مباحث امن الدولة ان تختم بها سلسلة من الحملات بدأت عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٧ . فيصبح محتوما ان نعرض هذه المعركة المستمرة بين الحاكمين والمحكومين في مصر من

خلال عرض الحملات التالية التي رأت مباحث أمن الدولة ونيابة أمن الدولة انها كانت تستهدف " نشاطاً واحداً " .

٢
حملات التصفية

الحملة الاولى :

٢٢- تبدأ وقائع هذه الحملة ببلاغ قدمه النقيب مصطفى محمد محمد موسى الضابط بادارة مباحث امن الدولة فرع القاهرة يوم ١٩٧٤ /٥/٧ الى رئيس نيابة امن الدولة قال فيه انه علم ان احمد فؤاد عزت نجم، مؤلف الاغاني، قد دأب في الفترة الماضية على تأليف قصائد زجلية تتضمن هجوما ضد النظام القائم وقيادته واثارة المواطنين ضد تحالف قوى الشعب العاملة وبث روح الحقد في نفوس المستمعين اليها ضد النظام ، وان امام محمد احمد عيسى وشهرته الشيخ امام عيسى ، المغني الشعبي، يقوم بالاتفاق مع الاول، بتلحين تلك القصائد وانشادها في الندوات واللقاءات الخاصة والعامة التي ترتادها العناصر المناهضة كما يقوم احمد فؤاد عزت نجم بالتعليق عليها على مسمع من الحاضرين . وان من بين الاماكن التي يتردد عليها المذكوران مسكن محمد نصر الدين الغزالي محمد الجبيلي وشهرته سيف الغزالي . وطلب الاذن بالمتابعة وتسجيل ما يدور في اللقاءات التي يحضرها الاستاذان احمد فؤاد نجم وامام محمد عيسى وتقيد البلاغ برقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٤ حصر امن دولة عليا .

اصدر رئيس نيابة امن الدولة العليا اذنا نصه : " نأذن بتسجيل احاديث المتهمين احمد فؤاد عزت نجم وامام محمد احمد عيسى وشهرته الشيخ امام عيسى ومحمد نصر الدين الغزالي الجبيلي وشهرته سيف الغزالي التي تجرى في مساكنهم او في اية امكنة خاصة اخرى وذلك خلال ثلاثين يوما تبدأ من ساعة وتاريخ صدور هذا الاذن وننتدب لاجراء التسجيلات ايا من السادة مأموري الضبطية القضائية بمباحث امن الدولة على ان تحرر محاضر بتفريغ التسجيلات والاجراءات وتعرض علينا ". واستند في اصدار الاذن الى ما قاله- محيلاً على البلاغ - ونصه: " وحيث ان الواقعة على هذا النحو تنطوي على جريمة بث للدعايات المثيرة واذاعة البيانات والاشاعات الكاذبة والمغرضة المنصوص عليها في المادة ١٠٢ مكررا من قانون العقوبات مما يسوغ معه قانونا الامر بتسجيل احاديث هؤلاء المتهمين التي تجرى في مساكنهم او في اية امكنة اخرى ". كان ذلك في ذات يوم تقديم البلاغ .

وفي الساعة السابعة مساء اليوم ذاته حرر النقيب مصطفى محمد محمد موسى محضرا قال فيه انه قد وصلته معلومات تأيدت بالتحريات والمراقبات بان محمد نصر الدين الغزالي الجبيلي وشهرته سيف الغزالي " يقدم امسية شعرية مساء اليوم ٥ الجاري " بمنزله الكائن بالعقار رقم ٢٠ شارع الحلمية وانه وجه الدعوة الى بعض المرتبطين به وبنشاطه المناهض للنظام القائم لحضورها وان امام محمد احمد عيسى وشهرته الشيخ امام سوف ينشد فيها بعض القصائد الشعرية من تأليف احمد فؤاد عزت نجم المناهضة للنظام القائم وخطه السياسي والتي تدعو الى اثارة المواطنين ضد تحالف قوى الشعب العاملة وبث روح الحقد والكراهية في نفوسهم ضد القيادة السياسية الحالية للبلاد وانه "جاري " اتخاذ الاجراءات اللازمة فنيا لتسجيل ما يدور في هذه الامسية .

وفي الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي (٦/٧/ ١٩٧٤) حرر النقيب مصطفى محمد محمد موسى محضرا اثبت فيه انه قد انعقدت الندوة في الساعة التاسعة من مساء اليوم السابق ٥/٧/ ١٩٧٤ وحضرها عشرة مواطنين اورد اسماءهم وانه قد تم تسجيل ما دار بها .

وفي يوم ٧/١٠/ ٧٤، اي بعد اربعة ايام ، حرر النقيب مصطفى محمد محمد موسى محضرا اخر اثبت فيه انه قد تبين من التحريات والمتابعة ان محمد نصر الدين محمد الغزالي وشهرته سيف الغزالي قد دأب في الفترة الاخيرة على عقد لقاءات سياسية بمنزله يحضرها- بدعوة منه- بعض العناصر المناهضة لنظام الدولة الحالي ويتم فيها مناقشات حول الاحداث السياسية الراهنة ويدعو الى ضرورة اعادة نظام الاحزاب السياسية وان تنظيم " الاتحاد الاشتراكى العربى " فاشل، وانه يعمل على تكوين تنظيم سيكون نواة لحزب سوف يتم تشكيله في المرحلة القادمة ويحرض على استقطاب بعض الشباب من طلبة الجامعات لصالح نشاطه . وانتهى المحضر باثبات وضعه تحت "المراقبة الحساسة " للكشف عن اتصالاته ومعرفة المرتبطين به.

اعيد فتح المحضر يوم ١٩٧٤/٧/٣١ ليثبت فيه النقيب مصطفى محمد محمد موسى انه قد اسفرت المراقبة عن انه " يتردد بكثرة " على منزل محمد نصر الدين الغزالي كل من : واورد اسماء عشرة مواطنين اخرين .

وفي يوم ٤/٨/ ١٩٧٤ اثبت النقيب المذكور في محضرآخر ان المذكورين في محضره السابق : "قد استجابوا لنشاط محمد نصر الدين الغزالي واتفقوا معه في الرأي حول التحرك لتكوين النواة التنظيمية سابقة الاشارة اليها وبدأوا في لقاءاتهم في ترديد الاحاديث التي من شأنها تشويه صورة النظام القائم وركزوا في هذا الصدد على الزيارة الاخيرة للرئيس الامريكي نيكسون للبلاد وعلى سياسة الانفتاح الاقتصادي وعلى حرب السادس من اكتوبر ونتائجها وكذا على صيغة تحالف قوى الشعب العاملة وان لقاءات المذكورين بدأت تأخذ الشكل المستمر في منازلهم وفي حديقة نقابة المحامين .

٢٣- عرضت الاوراق على رئيس نيابة امن الدولة العليا في اليوم ذاته ٤/ ٨/ ١٩٧٤ فاصدر قرارا بالقبض على كل من جاءت اسماؤهم في محضري ٦/٧/ ٧٤ (الندوة) و ٣١/٧/ ١٩٧٤ (التنظيم) وحدد رئيس نيابة امن الدولة لصلاحية الاذن خمسة عشر يوما من تاريخ وساعة صدوره.

لم تنفذ مباحث امن الدولة هذا الاذن، ولم تقبض على المتهمين في المدة المحددة لصلاحيته، بل تقدمت الى نيابة امن الدولة تطلب مد المهلة فحصلت على المد ثلاث مرات : يوم ١١/ ٨/ ١٩٧٤ ويوم ١٨/ ٨/ ١٩٧٤ ويوم ٢/ ٩/ ١٩٧٤، بحجج منها ان بعض المأذون بضبطهم في الخارج او بأن العناوين متغيرة .

الى ان كان يوم ٣/ ٩/ ١٩٧٤ الساعة ٣٠، ١٢ صباحا (بعد منتصف الليل) حيث حرر الرائد ثروت قداح بادارة مباحث امن الدولة محضرا اثبت فيه انه انتقل ومعه الرواد احمد منير ابو العينين واحمد محمد الانصاري وماجد الجمال والنقيب ابراهيم حسن و" القوة اللازمة " الى منازل احمد فؤاد عزت نجم فوجد بابه " مواربا " ويخرج منه دخان محترق تفوح منه رائحة مادة الحشيش ووجدوا عشرين شخصا يستمعون الى شعر احمد فؤاد نجم فقبضوا عليهم جميعا .

٢٤- بدأ التحقيق مساء اليوم ذاته (٣/ ٩/ ١٩٧٤) الساعة السابعة والربع بما اثبته الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة العليا من انه : " في نحو الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح اليوم اتصل بنا تليفونيا المقدم منيرمحيسن بمباحث امن الدولة فرع القاهرة واخطرنا بتنفيذ الاذن الصادر بضبط وتفتيش المتهم احمد فؤاد نجم واخرين وذكر انه قد تم ضبط ثلاثين متهما..!! من بينهم بعض المأذون بتفتيشهم (ثلاثة) واخرين وعددهم سبعة عشرشخصا كانوا متواجدين بمنزل احمد فؤاد نجم في " جلسة يتم فيها القاء القصائد المناهضة!! وتعاطى المواد المخدرة، وضبط بالفعل قدر منها فضلا عن اشرطة تسجيل كانت لدى المتهمين وان باقى المتهمين المأذون بتفتيشهم (اذن ٤/٨/ ٧٤) تم القبض

عليهم ايضا فيما عدا اثنين ". وقد سرد المحقق بيان محاضر المباحث حسب الترتيب السابق ثم ذكر ان سبعة محاضر قبض على سبعة متهمين لم تعرض عليه اصلا!!!

ثم اثبت المحقق ان المتهم ابراهيم عبد الرحمن شعراوي قد دفع بانه احد مصادر هيئة الأمن القومي وانه مكلف منها بمتابعة النشاط موضوع التحقيق وقد " ابلغتنا ادارة مباحث امن الدولة بان الهيئة المذكورة اجابت على الاستعلام الموجه اليها بهذا الشأن بما يفيد ان ابراهيم شعراوي هو احد مصادرها.. وتم اخلاء سبيله ".

٢٥- بعد اتمام التحقيق اصدر رئيس نيابة امن الدولة العليا يوم ١٤/ ١٥/ ٧٤ (بعد شهر من الحبس) امرا بالافراج عن كل المحبوسين على ذمة القضية. وبقيت الاوراق تنتظر فرصة اخرى لمدة ثلاث سنوات بدون ان يوجه فيها اتهام لاحد وبدون ان تحفظ ايضا الى ان وقعت احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧.

الحملة الثانية:

٢٦- في اليوم الاول من الشهر الاول من سنة ١٩٧٥ تقدم الرائد جمال ابو ذكرى الضابط بمباحث امن الدولة فرع القاهرة الى نيابة امن الدولة العليا ببلاغ قال فيه : " وردت لنا معلومات مؤكدة من مصادرنا ومن الملاحظة والمتابعة ان الطلبة المذكورين بعد يعتنقون الفكر الماركسيى ويقومون بنشره بين الطلاب ويعملون على اثارة الشغب داخل الكليات وتحرير مجلات الحائط المناهضة التى تهاجم قيادة الدولة وانتقاد نظام الحكم الحالي كما شارك البعض منهم في اعمال التظاهر والاضراب التي حدثت بالجامعات في السنوات الماضية وتزعم البعض منهم العديد من المؤتمرات الطلابية المناهضة التى عقدت بالكليات المختلفة وذكر سبعين اسما .

٢٧- عرض هذا البلاغ على الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة فاصدر امرا بالقبض على جميع من وردت اسماؤهم به وتفتيش منازلهم واستند الى ما قاله من انه قد قامت من البلاغ "دلائل كافية على ارتكاب المتهمين جرائم الاثارة والحض على كراهية النظام ".

٢٨- في اليوم ذاته (١/ ١/ ٧٥) تقدم المقدم احمد ابراهيم شوكت الضابط بمباحث امن الجيزة ببلاغ مطابق للبلاغ الاول قال فيه : " دلت التحريات ومعلومات المصادر والتي تأكدت بالملاحظة والمراقبة ان بعض الطلاب الذين يعتنقون الفكر الماركسى بكليات جامعة القاهرة يقومون بنشرهذا الفكر بين طلبة الجامعة ويعملون على اثارة الشغب داخل الكليات كما يقومون بتحرير مجلات حائط مناهضة تهاجم سياسة الدولة وتنتقد نظام الحكم . واشارت المعلومات ان هؤلاء الطلاب سبق ان شارك البعض منهم في اعمال التظاهر والاضراب خلال السنوات الماضية وتزعم البعض منهم العديد من المؤتمرات الطلابية المناهضة التي عقدت بالكليات المختلفة وهم :.. وتلى ذلك قائمة باسماء اربعة وثلاثين (٣٤) طالبا وطالبة جميعهم من جامعة القاهرة . ثم اضاف البلاغ : " هذا وقد قامت العناصر المنوه عنها بعاليه منذ بداية العام الدراسي ٧٥/٧٤ بنشاط مضاد وذلك من خلال تحرير المجلات والملصقات الحائطية والمؤتمرات التى تضمنت مناهضة النظام الحالي والدعوة لاثارة الطلاب لاتخاذ مواقف مضادة وعمدت هذه العناصر الى تصعيد حركتها عن طريق تنظيم المسيرات المضادة وقامت بقيادة هذه المسيرات والتي طافت كليات الحرم الجامعي مرددة الهتافات المثيرة والمضادة كما دعت في المسيرات التي قامت يوم ١/ ٧٥/١ الى الخروج في مظاهرات للمشاركة مع مثيري الشغب في القاهرة كما اتفقوا على عقد مؤتمرات والتظاهر بتاريخ ٢/ ٧٥/١ مع تحرير بيانات مناهضة لاثارة القاعدة الطلابية للمشاركة في هذا الاتجاه ".

عرض هذا البلاغ أيضا على الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة يوم ٢/ ١/ ٧٥ فاصدر امرا بالقبض على جميع من وردت اسماؤهم به وتفتيش منازلهم وأستند الى سبب مغاير لما استند اليه في البلاغ الاول . فلأمر ما اختار ان يسبب امره بالقبض على هؤلاء الطلبة من جامعة القاهرة بقوله : " دلائل كافية على اشتراك المتهمين الواردة اسماؤهم في تنظيمات شيوعية سرية الامر المنطبق عليه جريمة المادة ٩٨ أ عقوبات ".

٢٩- في اليوم التالي ٢/ ١/ ٧٥ تقدم نائب وزير الداخلية لمباحث امن الدولة ببلاغ الى الاستاذ رئيس نيابة امن الدولة قال فيه : " الحاقا لبلاغاتنا السابقة بشأن طلب الاذن بتسجيل احاديث واجتماعات بعض العناصر الماركسية التي تتحرك في اتجاه تكوين منظمات شيوعية مناهضة فقد اسفرت المتابعة عن اتجاه هذه التنظيمات الى اسقاط النظام القائم والاستيلاء على الحكم عن طريق القيام بثورة شعبية وتطبيق النظام الشيوعي بالبلاد وان كانت هذه التنظيمات تتفق في الهدف وهوتغييرنظام الحكم القائم الا انها تختلف من ناحية التكتيك واسلوب الحركة على النحو التالي :

اولا- الحزب الشيوعى الجديد :

يتخذ اعضاء هذا التنظيم موقفا مضادا من السلطة القائمة وتتلخص مظاهر نشاطهم في الاتي :

(١) استقطاب وتجنيد عناصرمن مختلف القطاعات الجماهيرية وتثقيفها ماركسيا واطلاق اسماء حركية عليها وجمع اشتراكات منهم وتكليفهم بالتحرك ضد النظام القائم (٢) اصدار العديد من البيانات والدراسات والتحليلات السياسية تهاجم السياسة العامة للبلاد وهذه النشرات محررة بعضها بخط اليد وبعضها على الالة الكاتبة ومطبوعة بالرونيو وثبت من المضاهات الفنية ان بعضها محرر بخط بعض قياداتهم (٣) التحرك وسط القطاعات الجماهيرية في محيط المؤسسات والاتحادات والنقابات والعمل على اثارة الجماهير ضد النظام القائم (٤) عقد لقاءات واجتماعات تنظيمية تناقش فيها امور التنظيم (امكن تسجيل بعضها) (٥) تبين ان هناك تنسيقا وتعاونا بين هذا التنظيم وبعض اعضاء التنظيم الطليعي المنحل وانه في سبيل تشكيل جبهة وطنية ضد النظام وقاموا باصدار مشروع عمل يتضمن وجهة نظرهم لهذه الجبهة .

وارفق بالبلاغ كشفا باسماء خمسة وخمسين (٥٥) شخصا قال انهم اعضاء الحزب الشيوعى الجديد.

ثانيا- التيار الثوري:

٣٠- قال البلاغ : " يتخذ هذا التنظيم موقفا تكتيكيأ من القيادة السياسية بالتظاهر بتأييدها مرحليا وهذا الاسلوب اتاح له فرصة التحرك والانتشار وسط الجماهير وامكنه تجنيد اكبر عدد منهم وتتلخص مظاهر نشاط اعضاء هذا التنظيم في الاتي : (١) تجنيد عناصرمن مختلف القطاعات الجماهيرية وتثقيفهم ماركسيا (٢) اصدار العديد من النشرات والتحليلات السياسية بعضها محرر بخط اليد وبعضها مكتوب على الآلة الكاتبة ومطبوعة بالرونيو (٣) عقد اجتماعات دورية تنظيمية لبحث امور التنظيم واصدار التكاليف لاعضائه (امكن تسجيل بعضها) (٤) تكليف عناصرهم من القطاع الطلابي بالتحرك داخل الجامعة لاثارة القاعدة الطلابية ومحاولة ربط الحركة الطلابية بالحركة العمالية .

وارفق بالبلاغ كشفا يتضمن اسماء تسعة وعشرين (٢٩) شخصا قيل انهم اعضاء هذا التنظيم .

ثالثا- اليسار الجديد:

قال البلاغ : " يتخذ هذا التنظيم شكل البؤر الثورية اسلوبا لحركته ويركزاعضاؤه في التجنيد على العناصر الشبابية من الطلبة والمثقفين ممن لهم اهتمامات ادبية. كونوا جمعية باسم " جمعية كتاب الغد " تم اشهارها طبقا لقانون الجمعيات واتخذوها ستارا لعقد اجتماعاتهم وتنفيذ مخططاتهم في اثارة القطاعات الجماهيرية وخاصة القطاع الطلابي ويشارك بعض اعضاء هذه الجمعية في حضور الندوات بالجامعة في محاولة لاثارة الطلبة وتحريضهم على كراهية النظام القائم كما يشاركهم في هذا النشاط بعض الصحفيين ممن يحملون الاتجاهات الماركسية المتطرفة.

وارفق بالبلاغ كشفا يتضمن اسماء تسعة وعشرين (٢٩) شخصا قيل انهم اعضاء تنظيم اليسار الجديد.

٣١- في اليوم ذاته (٢/ ١/ ٧٥) ارسل نائب وزير الداخلية لمباحث امن الدولة بلاغا اخر يقول فيه: " الحاقا لبلاغاتنا السابقة بشأن ما اسفرت عنه المتابعة من تحرك بعض العناصر ومعلومات المصادر ان ثلاثة مواطنين اخرين يشاركون في هذا النشاط واورد اسماءهم .

٣٢- عرض كل هذا في يوم التبليغ (٢/ ٧٥/١) على الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة فاصدر امره بالقبض على كل الاشخاص المذكورين في البلاغ (١١٦) شخصا وتفتيش منازلهم واستند الى ما قاله من ان ثمة " دلائل كافية على اشتراك المتهمين الواردة اسماؤهم في تنظيمات شيوعية سرية الامر المنطبق عليه جريمة المادة ٩٨ أ عقوبات " وتقيدت الاوراق برقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ حصر امن دولة عليا .

٣٣- وبدأ التحقيق تحت اشراف الاستاذ المحامى العام محمد عبد الحميد عبد الصادق واثناء التحقيق، في ١٣/ ٧٥/١، كتب نائب وزير الداخلية لمباحث امن الدولة الى رئيس نيابة امن الدولة بلاغا يقول فيه : " اخطرتنا هيئة الامن القومى (المخابرات) بما توافر لديها من معلومات حول اشتراك بعض الاشخاص ضمن تنظيم الحزب الشيوعي الجديد " وارفق بالبلاغ كشفا يتضمن خمسة عشرشخصا وطلب الاذن بالضبط والتفتيش فاصدر الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة يوم ١٤/ ٧٥/١ امرا بالقبض عليهم وتفتيش منازلهم واستند الى انه " بعد الاطلاع على هذا البلاغ واذ تقوم من التحريات التي انطوى عليها دلائل كافية على مساهمة المتهمين الخمسة عشر المذكورين فيه في جريمة الانضمام لمنظمة شيوعية (المجرمة بنص المادة ٩٨ أ عقوبات ".

٣٤- وفي يوم ١٩٧٥/٥/٣ حرر العقيد احمد ابراهيم شوكت بادارة مباحث امن الدولة فرع الجيزة بلاغا اخر اشار فيه الى بلاغه السابق المؤرخ ١/ ١/ ٧٥ وقال : " وقد واصلت بعض هذه العناصر قيامها باعمال الاثارة في المرحلة الحالية وكذا نشر الشائعات والتحريض على الامتناع عن الدراسة وتعليق الملصقات التى تدعو للاضراب ومهاجمة سياسة العهد الحاضر " ازاء استمرار الظروف التي تستدعي ضبط طالبتين اورد اسميهما وطلب الاذن بالقبض عليهما فصدر له الاذن وقبض عليهما.

وهكذا بلغ ضحايا هذه الحملة الثانية ٢٣٥ مواطنا ومواطنة قبض عليهم في الفترة من اول يناير ١٩٧٥ حتى ٧٥/٣/٥ منهم ٢١٨ مواطنا ومواطنة قبض عليهم في يوم واحد هو يوم ٢/ ١/ ١٩٧٥. وقد انتهت التحقيقات وبقوا في السجون اكثر من اربعة اشهر ثم افرج عنهم جميعا ولم يصدر ضدهم اي قرار اتهام ولم يقدموا الى المحاكمة وبقي الامر معلقا الى ان وقعت احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧.

الحملة الثالثة:

٣٥- جاءت انتخابات مجلس الشعب فرشح محمود حسن الشاذلي نفسه لعضوية المجلس عن دائرة الدرب الاحمر فلاحقه المقدم ماجد الجمال ببلاغ يوم ١٣/ ٩/ ١٩٧٦ ينسب اليه فيه عدة وقائع تدخل في باب الاثارة وتقيدت الاوراق برقم ٨٥٤ لسنة ١٩٧٦ حصر امن دولة عليا وسمعت اقوال المرشح امام نيابة امن الدولة وانتهى التحقيق يوم ٢٠/ ٩/ ٧٦. ولكن- في نفس اليوم ٢٠/ ٩/ ٧٦- تقدم ببلاغ جديد ضد احد انصاره في الانتخابات عن واقعة توزيع منشور انتخابي وانتهى التحقيق في اليوم ذاته ٢٠/ ٩/ ٧٦. وكان حظ محمد عزت عامر المرشح لعضوية مجلس الشعب عن دائرة مصر القديمة من البلاغات والتحقيقات وافرا وامتد الى عديد من انصاره . بدأت يوم ٦/ ١٩٧٦/١٠ ببلاغ ضده وضد احد انصاره حققته النيابة العامة وانتهت الى حفظه اداريا وقالت في مذكرة الحفظ: " وحيث انه باستقراء الواقعة يبين لنا انها حدثت في جو مشحون بالانفعالات وفي فترة انتخابية كان كل مرشح يعرض فيها افكاره ومن حقه ان يعرض برنامجه على جمهور دائرته ويستميل عطفهم للفوز في المعركة الانتخابية. وقد جاء الحوار بين المبلغ والمرشح وانصاره على اثر انفعالات ونقاش استعرضوا فيه قضايا العصر. واذا كان البعض قد استغل الموقف لترديد بعض العبارات الخارجة ضد الحكومة فان الغرض منها لم يكن بقصد اثارة الشغب او الاخلال بالامن لاسيما وانه لم يحدث اي شيء يكدر الامن ولم تحدث مشاغبات وقد مرت المناقشات بسلام . ولعل ما اغضب المبلغ هو تعدي عماد صيام عليه بالسباب. ولما كان ما تقدم وكانت الفترة الانتخابية قد مرت بسلام واستقرت الاوضاع وكانت هذه التصرفات مرهونة بالدعاية الانتخابية ولم يحدث من المشكو في حقهما بعدها ثمة تصرفات تشير الى خطورته على الامن الامر الذي ينبيء عن ان ما حدث لا يعدو ان يكون مجرد دعاية انتخابية الامر الذي يتعين معه اسدال الستار على الواقعة وحفظها اداريا.. تحفظ اداريا ".

٣٦- غير انه قبل ان تنتهي فترة الانتخابات كانت البلاغات تتوالى . ولكن تلك المرات عن طريق مباحث امن الدولة ورجالها. ففي ١١/ ١٠/ ٧٦ تقدمت ببلاغ ضد محمد عزت عامر المرشح واحد انصاره : عن الشروع في طبع منشور انتخابى . وفي ١٣/ ١٠/ ٧٦ تقدمت ببلاغ ضد محمد عزت عامر المرشح بدائرة مصر القديمة واحد انصاره عن واقعة الهتاف في سرادق انتخابي وقبضت الشرطة على ثمانية من انصاره . وفي ١٤/ ٧٦/١٠، اليوم التالي، تقدمت ببلاغ اخر ضد محمد عزت عامر المرشح واثنين من انصاره . ويوم ٢٦/ ١٠/ ٧٦ تقدمت ببلاغ اخر ضد محمد عزت عامر المرشح والسيدة حرمه واثنين من انصاره، وانتهى التحقيق في كل هذه البلاغات يوم ١٩٧٦/١٠/٣٠ وبقي هكذا الى ان وقعت احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧.

الحملة الرابعة:

٣٧- بدأت الحملة ببلاغ (سري جدا) من اللواء مساعد وزير الداخلية لمباحث امن الدولة بتاريخ ٨ /١١/ ٧٦ الى الاستاذ رئيس نيابة امن الدولة يقول فيه : " نرسل لسيادتكم طيه مذكرة بما توافر من معلومات لدى الادارة حول نشاط بعض العناصر الماركسية التى تتحرك في اطار حزب العمال الشيوعي المصري رجاء النظر وجاري المراقبة " .

وتتضمن المذكرة المعنونة " حول نشاط حزب العمال الشيوعي المصري " انه قد : " كشفت المتابعة وتأكد من التحريات ومعلومات المصادر ان بعض العناصر الماركسية المتطرفة قد كونت تنظيما سريا يعمل تحت اسم " حزب العمال الشيوعي المصري " يهدف الى تغيير النظم الاساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر وفي سبيل ذلك يقوم الاعضاء المؤسسون للحزب بالتحرك في القطاعات الجماهيرية المختلفة وخاصة القطاع الطلابى بهدف تجنيد عناصر جديدة وتسكينها في خلايا وتثقيفها ماركسيا وجمع اشتراكات من الاعضاء للانفاق على اوجه نشاط التنظيم- الترويج للفكر الماركسي- من خلال نشراتهم ومطبوعاتهم .

واستطردت المذكرة تقول : " استغلت عناصر هذا التنظيم الاسبوع الذي أقامه اتحاد طلاب جامعة القاهرة في الفترة من ٢٠ الى ٢٧ الجاري لاستقبال الطلبة الجدد وقاموا بالدعوة وتحريض العناصر الطلابية المشتركة فيه على الخروج في مسيرة يوم ٢٥/ ١١/ ٧٦ للاصطدام بالسلطة وصولا الى تفجير الموقف وذلك على النحو التالي :

" حوالي الساعة ١٢ ظهرا يوم ٢٥/ ١١/ ٧٦ عقدت بعض عناصر هذا التنظيم عدة حلقات نقاش بفناء الحرم الجامعي لاقناع الطلاب بالخروج في مسيرة (وأورد سبعة اسماء) كما شاركت في هذا التحرك بعض العناصر الماركسية المتطرفة من القطاع الطلابى .

" قامت هذه العناصر بمساعدة العناصر الماركسية الاخرى بتكوين مسيرة من بعض الطلبة طافوا خلالها حول الحرم الجامعي مرددين الهتافات التالية : قولوا للنايم في عابدين دا الفقرا نايمين جعانين- لوتنظموا صفوفكم يا ناس مش ممكن ترضوا على الهلاس- دا احنا بنسكن خمسة في اوضه وهوه بيلبس اخر موضه- من مطالبنا يا شباب حق تعدد الاحزاب - من مطالبنا يا جماهير حق النشر والتعبير- من مطالبنا احزاب شعبية لاجل الخونة والحرامية- عبد الحكم يا جراح (شهيد جامعي في معركة الاستقلال من الاحتلال الانجليزي ١٩٣٥) اوع تفكر دمك راح- يا شعب بين السرايات (من افقر الاحياء المجاورة للجامعة) قتلوا فيك الحريات - دكتور صوفي يا ابو طالب (مدير الجامعة) اهو شباب الجامعة طالع- شعب الفول يا شباب بيقول خللوا الفقرا يشوفو النور- حكومة خاينة وعميلة تفني دم الشهداء في سيناء- الاضراب مشروع ضد الفقر وضد الجوع - لم كلابك يا ممدوح (ممدوح سالم رئيس الوزراء) دا احنا كفاحنا مش حيروح- الوزراء ساكنين في قصور والعمال ساكنين في جحور- الشعب يعاني في الام واهات وهوه بينشيء في استراحات ".

" قام الخريج كمال خليل خليل بالطواف ومن معه على الكليات المختلفة بالجامعة لتجميع الطلبة في المسيرة وقد تجمع حوالي ٥٠٠ طالب وطالبة معظمهم من العناصر الماركسية حيث خرج بهم ومن معه وقد رددوا اثناء ذلك وحتى وصول المسيرة الى مجلس الشعب الهتافات التالية : ويكا يا ويكا يا بتاع امريكا - يا حكومة خاينة ورجعية عايزين احزاب شعبية- بالروح بالدم حنكمل المشوار- عايزين حكومة حرة- لعمال النقل العام تأييدنا الكامل التام - ياللى حاكمنا بالمباحث كل الشعب بظلمك حاسس- الرئيس الديموقراطى عاوز كل الشعب يطاطى - ياللى حاكمنا باسم الدين انزل انزل من عابدين .

" قام الطلاب اثناء المسيرة برفع لافتات تتضمن ما يلى : لا. للاحزاب الرجعية مطالبنا احزاب شعبية- نطالب برفع الاجور وربطها بالاسعار- تسقط اتفاقية سيناء - لا. لا. لانفتاحهم الاقتصادي.

" وقد وزع على المشتركين في المسيرة منشور محرر بخط اليد ومطبوع بالرونيو بعنوان " ماذا يجب ان يكون عليه موقف الوطنيين من احتلال الوطن " موقع باسم اسرة مصر- اسرة الشهيد عبد الحميد مرسي . ويتضمن مهاجمة النظام وموقفه من القضية الوطنية وانتهاجه سياسة الانفتاح الاقتصادي بدعوى انها ادت الى تبعية البلاد للاقتصاد الاستعماري ويدعو المنشور القوى الوطنية لتحرير الارض المحتلة وان ذلك لن يتم الا على جثة النظام الحاكم .

" عند وصول المسيرة الى مجلس الشعب رددت العناصر المشتركة فيها الهتافات التالية: " مجلس الشعب صباح الخيرسيد مرعي بقى مليونير- يا حكومة يا حابسة الحرية عايزين احزابنا الشعبية ". وقد قدم المتزعمون للمسيرة لبعض اعضاء مجلس الشعب بيانا محررا بخط اليد موقعا بعبارة " كل الديموقراطية للشعب والتفانى للوطن " تتضمن المطالب الاتية:

" ١- رفض صيغة الاحزاب الحكومية.

" ٢- الغاء التشريعات المقيدة لحرية الجماهير.
" ٣- الغاء كافة الاجهزة الاستثنائية مثل نيابة امن الدولة ومباحث امن الدولة.
" ٤- تحسين وسائل المعيشة وجعل الحد الادنى للاجور ٣٠ جنيها.
" ٥- حق الجماهير في اتباع جميع وسائل الامتناع والتظاهر والاضراب.
" ٦- الغاء جميع البدلات لكبار موظفي الدولة.
" ٧- رفض السياسة الحالية التي ترمي لرفع الدعم وتشريد القوى العاملة.
" ٨- رفض الانفتاح الاقتصادي .
" ٩- رفض اتفاقية الفصل .
" ١٥- رفض تواجد اجهزة الانذار والتجسس الامريكى بسيناء .
" ١١- رفض قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢.
" ١٢- حق اقامة فصائل المقاومة والعمل بمصر وحق الشباب العربى في التطوع بها.

" اتجهت المسيرة بعد ذلك الى ميدان التحرير حيث لف المشتركون بها حول الميدان اكثر من مرة مرددين الهتافات العدوانية مركزين على عمال النقل العام المتواجدين بمواقف الاتوبيس بالميدان ومنها : " يا عمال النقل العام شوفوا اللحمة بقت بكام- يا عمال النقل العام الافراج التام التام- انور بيه يا انور بيه جوز الجزمة بستة جنيه- وذلك في محاولة لتحريض عمال هذا القطاع للمشاركة في التظاهر والاضراب وذلك اصرارا منهم على التصاعد بالموقف. وعندما استشعروا عدم استجابة الجماهير لهم انصرفوا حوالي الخامسة مساء .

وانتهت المذكرة بالقول : " تشير المعلومات ان قيادات هذا التنظيم سوف تعمد الى الاستمرار في تحركها المضاد متبعة اساليب الاثارة والتحريض والعنف . وجاري المتابعة ".

٣٨- في اليوم التالي لتقديم البلاغ والمذكرة المرفقة به، اي يوم ٢٩/ ١١/ ٧٦ أصدر الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة العليا اذنا بالصيغة التالية : " بعد الاطلاع على المذكرة المرفقة وما تتضمنه من تحريات ومعلومات عن منظمة شيوعية سرية باسم " حزب العمال الشيوعي المصري " واذ تتوفر منها دلائل مقبولة على ارتكاب المتهمين المذكورين بها والمؤشر قرين اسم كل منهم بعلامتنا (٧) جريمة انشاء وانضمام لمنظمة شيوعية المؤثمة بالمادة ٩٨ أ من قانون العقوبات مما يسوغ قانونا مراقبة وتسجيل محادثاتهم وكذا مراقبة مراسلاتهم البريدية والبرقية لفائدة ذلك في ظهور الحقيقة . لذلك نأذن لاي من السادة ضباط مباحث امن الدولة بمراقبة وتسجيل المحادثات الشفوية والتليفونية للمتهمين المذكورين المتصلة بالجريمة وضبط ما يرى ضبطه من مراسلاتهم البريدية وما شاكل من برقياتهم لدى مكاتب البريد والبرق في حالة تعلقها بالجريمة آنفة البيان على ان يتم ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تحرير هذا الاذن مع تحرير محضر اجراءات وعرضه ".

٣٩- قبل نهاية الشهر باربعة ايام اي في يوم ٧٦/١٢/٢٥ تقدم مساعد وزير الداخلية لمباحث امن الدولة الى الاستاذ رئيس نيابة امن الدولة العليا ببلاغ جديد يشير في مقدمته الى الاذن بالمراقبة السابق صدوره في ٢٩/ ١١/ ١٩٧٦ ويقول فيه :

" نرفق لسيادتكم رفق هذا ما اسفرت عنه المتابعة حتى الان : امكن الحصول على (١) منشور بعنوان " ماذا يجب ان يكون موقف الوطنيين من احتلال الوطن " بتوقيع اسرة مصر واسرة الشهيد عبد المجيد مرسي وهو محرر بخط اليد ومطبوع بالرونيو وقد تم توزيعه خلال المسيرة التي خرجت من جامعة القاهرة يوم ٢٥/ ١١/ ٧٦ وقادها بعض قيادات هذا الحزب (٢) منشور بعنوان " العالم كله من صنع ايدينا والعالم كله يجب ان يعد ملكا لنا " بتوقيع اسرة الشهيد عبد الحميد مرسي (كلية) زراعة القاهرة واسرة مصر (كلية) اداب القاهرة وهو محرر بخط اليد ومطبوع بالرونيو وقد تم توزيعه خلال الاسبوع

الذي اقامه اتحاد طلبة القاهرة تحت عنوان " الجامعة والمجتمع " في الفترة من ٢٠/ الى ٢٧/ ١١/ ٧٦ . صورة منشور معنون " يا جماهير الدرب الاحمر " بتوقيع لجان الوعى الانتخابى بالدرب الاحمر يدافع عن واقعة ضبط محمود حسن الشاذلي احد قيادات حزب العمال الشيوعى المصري ويهاجم السلطة. وهو محرر بخط اليد ومطبوع بالرونيو وتم توزيعه ابان انتخابات مجلس الشعب الاخيرة . وباجراء المضاهاة الفنية المبدئية على خطوط المشتبه فيهم تبين ان محرر المنشورات الثلاثة هو محمد فريد سعد عبد القوي زهران الطالب بكلية الزراعة واحد قيادات هذا الحزب .

" كما نرسل لسيادتكم عدد (٥) خمس صور فوتوغرافية من حجم الكارت بوستال تضم بعض قيادات حزب العمال الشيوعى المصري اثناء قيادتهم للمسيرة الطلابية التي خرجت من جامعة القاهرة يوم ٢٥/ ١٩٧٦/١١ برجاء النظر والاذن باستمرار تنفيذ المتابعة.

٤٠- في اليوم ذاته اذن رئيس نيابة امن الدولة العليا بامتداد مفعول الاذن السابق بالمراقبة بذات شروطه واوضاعه لفترة اخرى مقدارها ثلاثون يوما تبدأ من يوم القرار (٢٥/ ٧٦/١٢) وذلك بالنسبة الى المتهمين السابق الاذن بهم مضافا اليهم محمد فريد سعد عبد القوي زهران . واستند رئيس النيابة الى ان ماتقدمت به مباحث امن الدولة يتضح منه : " استمرار النشاط السري موضوع الاذن السابق ". وبقي الامر عند هذا الحد الى ان وقعت احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧.

حملة التصفية:

٤١- واخيرا جاءت الفرصة ووقعت احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ فبدأت مباحث امن الدولة حملة تصفية حساباتها القديمة مع المعارضة لم تنتظر حتى نهاية الاحداث، بل بدأت حملتها فور وقوعها واستمرت خلالها .

ففي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل ١٨- ١٩/ ٧٧/١ حرر العقيد منير محيسن بادارة مباحث امن الدولة بلاغا قال فيه " بالنسبة لاحداث الشغب والمظاهرات التى حدثت بالمدينة منذ صباح امس ١٨ الجاري فقد ثبت من التحريات والمعلومات التى توفرت لدى الفرع (فرع ادارة مباحث امن الدولة بالقاهرة) ان المتزعمين والمحركين لتلك الاحداث من العناصر الماركسية ومدعي الناصرية.. وهم ... ثم اورد ٤٤ اسما وبيان وظائفهم وعناوين منازلهم . ولما كان ذاك بلاغا الى نيابة امن الدولة وكان " العقيد منيرمحيسن في عجلة من امره فقد اثبت في نهاية البلاغ : " في الساعة الثالثة وخمس واربعين دقيقة صباح ١٩/ ١/ ٧٧ اتصلنا بالاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة تليفونيا وتلونا على سيادته هذا المحضر وما تضمن من اسماء المطلوب ضبطهم وتفتيشهم فافاد بانه اصدر اذنا كتابيا بذلك في تاريخه وساعة هذا الاتصال واملانا تليفونيا مضمون هذا الاذن لسرعة تنفيذه لدواعي الاستعجال التى تقتضيها حالة الامن على ان يرسل الينا فيما بعد الاصل المكتوب لهذا الاذن- توقيع : منيرمحيسن".

وهكذا تم القبض بامر " تليفوني " على ٤٤ مواطنا كما قبض على ثلاثة اخرين لم ترد اسماؤهم في القائمة.

٤٢- وفي الاسكندرية ابلغت مباحث امن الدولة يوم ١٨/ ١/ ٧٧ ضد من اسمتهم " مجموعة من ذوي الميول الشيوعية ومدعي الناصرية "، واسندت اليهم تزعم وتحريك المظاهرات فاصدر الاستاذ رئيس نيابة استئناف الاسكندرية في اليوم التالي اذنا بالقبض على ستة واربعين مواطنا .

٤٣- وفي القاهرة حررت مباحث امن الدولة الساعة الثالثة الا ربعا فجر يوم ١٩ يناير ١٩٧٧ بلاغا الى نيابة امن الدولة قالت فيه : " بالنسبة الى اذن النيابة الصادر بتاريخ ٢٩/ ١١/ ٧٦ على مذكرتنا المرفقة

بشأن المعلومات المتوفرة عن نشاط بعض " عناصر حزب العمال الشيوعي " والمحدد بتاريخ ٢٥/ ١٢/ ١٩٧٦ فقد اسفرت التحريات عما يلي : يتكون هيكل الحزب من لجنة مركزية تضم كافة الذين يصنعون سياساته ويحددون مواقفه من القضايا والسلطة ويصدرون التكليفات لعناصره.. ولجان قيادته تضم عناصر الحزب وتقود العمل بالمحافظات المختلفة.. ويصدر هذا الحزب نشرة تنظيمية باسم " شيوعي مصري " ونشرتين جماهيريتين باسم "الانتفاض" و" طريق الكادحين " وطلبت الاذن بضبط وتفتيش ستين مواطنا.

وفي الساعة الرابعة صباح ١٩/ ١/ ٧٧ اصدر الاستاذ رئيس نيابة امن الدولة اذنا بالقبض عليهم جميعا واستند الى ما قاله من انه : " تقوم من التحريات والاوراق دلائل مقبولة على ارتكاب الاشخاص المتضمنين بطلب الاذن والسابق الاشارة اليهم جريمة انشاء والانضمام لمنظمة شيوعية المؤثمة بالمادة ١٩٨أ عقوبات .

٤٤- وفي يوم ٢٠/ ٧٧/١ الساعة السادسة مساء حرر العقيد على حسن محمد بادارة مباحث امن الدولة بلاغا الى نيابة امن الدولة قال فيه : " بالنسبة لاحداث الشغب التى تمت بمدينة القاهرة منذ صباح يوم ١٨ الجاري فقد تبين من التحريات والمعلومات ان المذكورين بعد وهم من عمال شركة حلوان للغزل والنسيج ومن المعروفين بميولهم الماركسية من المتزعمين و المحركين لتلك الاحداث التى وقعت يومي ١٨ و ١٩ الجاري بمنطقة حلوان وطلب الاذن بالقبض عليهم فاصدر الاستاذ عدلي حسين رئيس نيابة امن الدولة في الساعة الحادية عشرة مساء يوم ٢٠/ ٧٧/١ الاذن بالقبض على اساس ما ذكره من انه : " تبين ان المتهمين الوارد ذكرهم بهذا المحضر وعددهم خمسة وعشرون متهما حرضوا على التجمهر وافعال التخريب التي وقعت اخيرا وقد قامت دلائل كافية على ارتكابهم هذه الجرائم بما ورد بهذا المحضر ولذا فانه يسوغ قانونا الاذن بضبطهم وتفتيش مساكنهم ". وقبض فعلا على ٢٥ مواطنا.

٤٥- بعد نصف ساعة اي في الساعة السادسة والنصف مساء يوم ٢٠/ ١/ ٧٧ حرر الرائد محمد اسامة مازن من مباحث امن الدولة فرع القاهرة بلاغا قال فيه : " بالنسبة لاحداث الشغب والمظاهرات التي حدثت يومى ١٨ و ١٩ الجاري فقد تبين انه من المتزعمين والمحركين لتلك الاحداث من العناصر الماركسية والمشاغبين بالمصانع الفرعية التابعة لشركة " مصر- حلوان " للغزل والنسيج وكانوا يحرضون على التوقف عن العمل والاضراب يومي ١٨ و ١٩ الجاري "واورد اربعة أسماء ". ثم اضاف : " كما ان تلك العناصرحرضت عمال مصنع الوايلى التابع لشركة " مصرحلوان " للخروج في مظاهرة يوم ١٩ الجاري واتجهت الى مصنع " سوجات " التابع لشركة " القاهرة للملبوسات والتريكو " المجاور لهم حيث قاموا بقذف المصنع المشار اليه بالطوب لاجبار عماله على الخروج بمظاهرة وقد ساهم في التحريض على مغادرة عمال مصنع "سوجات " لمصنعهم كل من العناصر الماركسية والمشاغبين الاتين : " واورد ثلاثة اسماء "، وطلب الاذن بالقبض عليهم جميعا . فاصدر الاستاذ عدلي حسين رئيس نيابة امن الدولة في الساعة الحادية عشرة مساء ايضا (الا خمسة دقائق!!) اذنا بالقبض عليهم واستند الى ان البلاغ " يتبين منه ان الاشخاص السبعة الوارد ذكرهم بهذا المحضرحرضوا على التجمهر والتظاهر الذي وقع اخيرا بمدينة القاهرة وقد قامت دلائل كافية على ارتكابهم لهذه الجرائم بما جاء بهذا المحضر ومن ثم فانه يسوغ قانونا ضبطهم وتفتيش مساكنهم " وقبض على سبعة مواطنين .

القبض بالجملة

٤٦- لم تكن تلك البلاغات المجزأة إلا فواتح شهية ومقدمات او فلنقل "مناوشات " تمهيدا للحملة الرئيسية التى كان لا بد لها من وقت ولو قليل . وقد جاءت هذه الحملة في يوم ١٩٧٧/١/٢١ اذ قدمت مباحث امن الدولة في ذاك اليوم الى نيابة امن الدولة مذكرة شاملة بعنوان : " المخطط الشيوعى ومسؤوليته عن احداث الشغب الاخيرة " قالت فيها :

" اكدت حوادث الشغب الاخيرة التي قادتها العناصر الشيوعية في حملة من التخريب المنظم تستهدف تفجير الجبهة الداخلية واحداث ثورة شعبية ما سبق ان كشفت عنه متابعة النشاط الشيوعي الذي يقوده اربعة تنظيمات سرية : الحزب الشيوعي المصري- التيار الثوري- حزب العمال الشيوعي- حزب ٨ يناير، تلتقي جميعا حول هدف استراتيجي محدد تركز جهودها من اجل الوصول اليه وهو الاطاحة بالنظام القائم وتغيير المجتمع تغييرا جذريا وفرض النظام الشيوعي. ولجأت هذه التنظيمات الى اسلوب تكتيكي مرحلي خاصة في الفترة الاخيرة عن طريق التحرك الدؤوب والتصاعد بنشاطها لتحقيق نوع من التواجد المؤثر لها والانتشار داخل القطاعات الجماهيرية المؤثرة خاصة قطاعي الطلبة والعمال لايجاد ركائز داخلها من منطلق قناعتها بان اي نجاح لها في تحريكها سيمثل بالضرورة فرصتها المنشودة لاستغلاله في تفجير الجبهة الداخلية. وفي هذا السبيل اتبعت اساليب الاثارة والتحريض عن طريق تجسيم المشاكل الجماهيرية وتبني المطالب الفئوية والمهنية مستغلة ضغوط المشكلة المعيشية لاستعداء الجماهيرضد النظام وطرحت حلولا لا يمكن الاخذ بها في ظل الظروف الاقتصادية الدقيقة التي تمر بها البلاد بهدف الظهور بمظهر الحرص على مصلحتها ولتأكيد عجز النظام عن الوفاء بالمطالب الاساسية للجماهير لافقادها الثقة فيه وصولا بها الى مرحلة من السخط والغليان الشعبي ، وفي نفس الوقت تحريض الجماهير لانتهاج الاساليب الضاغطة لتحقيق هذه المطالب واجبار السلطة على الاستجابة لها، ولذا لجأت الى رفع شعار المطالبة بحق الاضراب والتظاهر والاعتصام لتستغل اي موقف طارىء في خدمة اهدافها وتفجير الثورة الشعبية لتفرض الواقع السياسي الذي تنشده.. ".

واضافت المذكرة : " في ضوء ما تقدم يتكشف ويتأكد الدور القيادي للعناصر الشيوعية في تهيئة المناخ الجماهيري للانفجار واستثمار المعاناة الجماهيرية لتتحول من مرحلة من مراحل الغليان الشعبي في اللحظة الحرجة التي كانت تتربص لها. وقد وجدت هذه العناصر فرصتها المواتية على اثر صدور القرارات الاقتصادية الاخيرة فاسرعت مباشرة الى استغلالها وتفجير الموقف استشعارا منها بان التجاوب الجماهيري مع حركتها المضادة يصل الى مداه واضعة في اعتبارها ان من الظواهر الحتمية التي تقترن بجميع المظاهرات مشاركة الغوغاء فيها بما يحقق لها سرعة الانتشار والاتجاه الى التخريب بما يضمن تداعي الموقف وصولا الى اشعال جذور الثورة الشعبية ضد النظام..

واستطردت المذكرة تقول : " وقد تبدو احداث ١٨ و ١٩ يناير الجاري بالنظرة العفوية انها انعكاس جماهيري عفوي نتيجة رفض شعبي للقرارات الاقتصادية ولكنه في حقيقة الامر استثمار فعلي لعناصر الحركة الشيوعية المحلية لنجاح حركتها السابقة في الاصرار على تفجير الموقف والتصاعد به.

٤٧- وقدمت مباحث امن الدولة بلاغا مع المذكرة يتضمن اربعة كشوف بعناصر التنظيمات الشيوعية السرية التي اشارت اليها المذكرة تحتوي على اسماء ٣١٨ مواطنا وطلبت الاذن بضبطهم وتفتيشهم وتفتيش محال اقامتهم ومن يتواجد معهم . فاصدر الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة في اليوم ذاته الساعة الثالثة والنصف مساء امرا بالقبض عليهم جميعا واستند الى ان المذكرة قد تضمنت " دلائل كافية على ارتكاب كافة الاشخاص الواردة اسماؤهم بالكشوف.. جريمة انشاء وانضمام لمنظمة شيوعية سرية المؤثمة بالمادة ٩٨ أ عقوبات ".

المطاردة :

٤٨- ولان احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ لم تكن الا ذريعة اتخذتها مباحث امن الدولة لتصفية القوى السياسية المعارضة فان حملة التصفية لم تتوقف بتوقف الاحداث بل استمرت بعدها واخذت شكل مطاردة الافراد في منازلهم وفي معاهدهم وفي الطرقات وفي الاقاليم وقد تمت تلك المطاردات في ظل قانون جديد!! فقد رأى رئيس الدولة ان يصوغ هو نفسه قانونا وان يطرحه على الاستفتاء الشعبي،

بالرغم من قيام مجلس الشعب وانعقاده ، وان يكون من بين احكام ذاك القانون " الفريد " رفع العقوبة على التجمهر والمظاهرات من الحبس الذي لا يتجاوز ثلاثة اشهر طبقا للقانون ١٠ لسنة ١٩١٤ (الذي وضعه الانجليز لحماية الاحتلال) الى الاشغال الشاقة المؤبدة وهى ذات العقوبة المقررة للخيانة العظمى .. ولقد صدر القانون برقم ٢ لسنة ١٩٧٧ واطلق عليه اسم " قانون حماية امن الوطن "..

٤٩- واسفرت المطاردة عن اوامر قبض على ٤٥ مواطنا في الفترة ما بين ٢٠ يناير ١٩٧٧ و ٢١ ابريل ١٩٧٧.

٥٠- وهكذا بلغت اوامر القبض على المواطنين التى اصدرتها نيابة امن الدولة بناء على طلب ادارة مباحث امن الدولة بسبب ما قيل انه " نشاط سياسي مناهض ٨١٥ (ثمانمائة وخمسة عشر) امرا في الفترة من اواخر ١٩٧٣ حتى منتصف ١٩٧٧ : كان نصيب بعض المواطنين فيها اكثر من امر واحد. لا يدخل في هذا العدد الاف المواطنين الذين قبض عليهم فيما سمى " قضايا الشغب ". على اي حال فقد تولت نيابة امن الدولة على مدى اربع سنوات تحقيق ومتابعة تحقيق كل ما خطر لمباحث امن الدولة ان تنسبه في بلاغاتها الى المتهمين من نشاط سياسي مناهض . وانتهى الامر- بعد كل ذاك العناء عناء النيابة في التحقيق وعناء المتهمين في السجون وعناء الاسر التى روعتها اوامر القبض ، انتهى الى ان نيابة امن الدولة لم تجد ان اوامرها السابقة بالقبض على الناس كانت قائمة على " ادلة كافية " للاتهام - مجرد الاتهام الذي يسمح بالاحالة الى المحكمة - الا بالنسبة الى ١٧٦ مواطنا فقط ، هم المتهمون الماثلون الان امام هذه المحكمة.

٣
الاتهام

امر الاحالة :

٥١- ففي يوم ٣١ مايو ١٩٧٧ أصدر الاستاذ النائب العام " امر احالة " قال فيه: " بعد الاطلاع على القضية وما تم فيها من تحقيقات نتهم :

(١) محمد عزت عامر (٢) محمود حسن الشاذلي (٣) طلعت معاذ رميح (٤) محمد فريد سعد زهران (٥) كمال خليل خليل (٦) اميرحمدي سالم (٧) احمد بهاء الدين شعبان (٨) احمد مصطفى اسماعيل (٩) يحى مبروك شرباش (١٠) سيد احمد حفني (١١) مصطفى علي الخولي (١٢) نادية محمود محمد شكري (١٣) محمد محمد محمد فتيح (١٤) عبد الحكيم تيمور الملوانى (١٥) محمد هشام عبد الفتاح ابراهيم (١٦) خالد عبد الفتاح ابراهيم (١٧) احمد محمد صديق (١٨) فاروق ابراهيم حجاج (١٩) محمد شهاب الدين سعد حسن (٢٠) شهرت محمود امين العالم (٢١) احمد عبد اللطيف حمدي عبد اللطيف (٢٢) رائدة عبد الغفار البعثي (٢٣) نجوى عبد الغفار البعثي (٢٤) شوقية الكردي نصر شاهين (٢٥) فاتن السيد عفيفي (٢٦) رزق اللة بولس رزق الله (٢٧) محمد الطيب احمد علي (٢٨) ماجدة محمد علي (٢٩) عمر محمود عبد المحسن خليل (٣٠) سميحه احمد احمد الكفراوي (٣١) محمود مدحت محمد علي (٣٢) أسامة خليل خليل (٣٣) اكرام يوسف خليل (٣٤) محمد نديم صادق دراج (٣٥) مسعد السيد صالح الطرابيلي (٣٦) ثناء الله محمود محمد (٣٧) محمد حفني عبد الرحمن السمان (٣٨) السيد مصطفى فرج مصطفى (٣٩) محمد رفيق الكردي نصرشاهين (٤٠) محمد ابو المكارم احمد طه (٤١) صبري رزق علي سكرانة (٤٢) مجيد رزق على سكرانة (٤٣) عاطف محمد عبد الجواد (٤٤) محمد حسن محمد نبوان (٤٥) محسن محمد عبد الحميد ابو سمرة (٤٦) شوقي

الكردي محمد نصرشاهين (٤٧) محمد كمال محمد عبد الفتاح شعيب (٤٨) قنديل محمد يوسف منصور الشاذلي (٤٩) محمد عيسى غانم (٥٠) صلاح الدين يوسف عبد الحافظ (٥١) طارق محمد ابراهيم (٥٢) عماد حسن صيام (٥٣) احمد زكي احمد محمد (٥٤) رحمة محمد رفعت محمود (٥٥) عدلى محمد احمد عليوه (٥٦) ابراهيم عطية الباز (٥٧) لطفي عزمي مصطفى (٥٨) رمضان صالح احمد السيد (٥٩) محمد احمد ابراهيم الخطيب (٦٠) حمدي عبد الفتاح مبروك (٦١) رضوان مصطفى رضوان الكاشب (٦٢) محمد عواد شفيق احمد (٦٣) محب ميشيل يوسف عبود (٦٤) احمد محمد محمد فتيح (٦٥) ممدوح عتريس عطية رضوان (٦٦) محمود سيد البيطار (٦٧) سمير يوسف غطاس (٦٨) عطية السيد عياد (٦٩) حسني محمد محمد عبد الرحيم (٧٠) محمود محمد محمد رجال (٧١) محمد خالد عبد الحميد مندور (٧٢) سلوى ميلا يعقوب (٧٣) احمد نصرالدين احمد ابو بكر (٧٤) محمد فكري عبد الظاهر منصور الامبابي (٧٥) السيد السيد الدماطي (٧٦) رجب محمود جمعة (٧٧) محمد خالد ابراهيم جويلي (٧٨) منصور عطية رمضان (٧٩) محمد حسن خليل (٨٠) محمد بهائي محمد الميرغني (٨١) خالد محمد السيد الفيشاوي .

و: (٨٢) خليفة شاهين خليفة (٨٣) جمعة راشد جمعة

و: (٨٤) محمد عوض خميس عوض (٨٥) زكي مراد ابراهيم (٨٦) محمود محمد توفيق (٨٧) مبارك عبده فضل حجي (٨٨) سيف الدين محمد صادق (٨٩) محمد علي عامر الزهار (٩٠) عبد القادر احمد شهيب (٩١) رشدي ابو الحسن محمد (٩٢) معتز محمود زكي الحفناوي (٩٣) محمد الهاني محمد الحسيني (٩٤) ماهر علي بيومي (٩٥) عبد المنعم عبد الحليم ابو النصر (٩٦) فاروق عبد الحميد عبد الموجود (٩٧) ابراهيم متولى نوار (٩٨) نادر عبد الوهاب احمد عناني (٩٩) محمد سيف الدين احمد عبد الكريم (١٠٠) جميل اسماعيل حقي سالم (١٠١) مجدي طه فتح الله شربيه (١٠٢) محمد ابراهيم عويس (١٠٣) محمد محمد عطا العفيفي (١٠٤) عريان نصيف ناشد (١٠٥) جابر عبد العزيز ندا (١٠٦) شبل السيد سالم (١٠٧) عبد الله السيد هاشم المغربي (١٠٨) بهنسي ابراهيم عبده الشهاوي (١٠٩) محمد عبد الله محمد زهران (١١٠) ماهر سمعان اسحق غبريال (١١١) زهدي ابراهيم العدوي (١١٢) حسن علي ابو الخير (١١٣) سمير عبد الباقي عوض (١١٤) سيد عبد العظيم حسن (١١٥) محمد محمودالبرمبالي (١١٦) فاروق علي ناصف (١١٧) عادل محمد الجردوح (١١٨) قطب حمزة قطب (١١٩) فاروق احمد رضوان (١٢٠) فاروق علي ثابت (١٢١) نصيف حنا ايوب (١٢٢) محمد احمد عيد الشهير بحمدي عيد.

و : (١٢٣) محمد محمد فتحي عبد الجواد (١٢٤) محمد كمال عواد (١٢٥) علي عبدالزاق حسن سليم (١٢٦) عبد الرازق محمد السيد الشربتلي (١٢٧) جلال محمد السيد خليل (١٢٨) حامد السيد رمضان (١٢٩) حسن بركات سيد رزق (١٣٠) صلاح محمد محمد يونس (١٣١) موسى زكريا موسى (١٣٢) محمد سيد علي سعد (١٣٣) عبد المنعم علي حنفي (١٣٤) قدري محمد على (١٣٥) الفونس مليكة ميخائيل (١٣٦) محمد محمد ادريس (١٣٧) احمد فهيم ابراهيم الرفاعي (١٣٨) عبد السلام السيد محمود عامر (١٣٩) عبد الحليم ابراهيم عبد الدائم (١٤٠) صلاح الدين حنفي رضمان (١٤١) صلاح محمد عبد القادر (١٤٢) رفاعي محمود رفاعي (١٤٣) احمد رضوان احمد (١٤٤) رجب محمود الرفاعي (١٤٥) عبد الصبور عبد المنعم احمد (١٤٦) ابراهيم ابراهيم احمد هلال (١٤٧) غريب نصر الدين عبد المقصود (١٤٨) مجدي عبد الحميد فرج بلال (١٤٩) حسين محمد حسين عبد الرازق (١٥٠) حمزة مصطفى حسن العدوي (١٥١) رفعت بيومي محمد على (١٥٢) محمد شريف احمد مراد (١٥٣) احمد عثمان عبد اللطيف (١٥٤) ابو المعاطي سليمان السندوبي (١٥٥) زين العابدين فؤاد عبد الوهاب (١٥٦) عزت عبد المجيد صبره (١٥٧) صلاح السيد متولي عيسى (١٥٨) احمد فؤاد نجم(١٥٩) حمدي ياسين علي عكاشة (١٦٠) حسين محمد محمود معلوم (١٦١) سيد عبد الغنى عبد المطلب عبد الحق (١٦٢) احمد عبد الرحمن الجمال (١٦٣) احمد مبروك محمد حسن (١٦٤) محمد

محمود جاد النمر (١٦٥) عبد الرحيم رياض الكريبي (١٦٦) وجيه يوسف الشربتلى (١٦٧) ماهر سيد بدوي (١٦٨) عمروعباس حلمى حسن (١٦٩) ايمان عطية محمد (١٧٠) امال حسين حافظ جامع (١٧١) محمود محمد مرتضى (١٧٢) حسين عبد الستار سيد احمد شاهين (١٧٣) مصطفى محمد مصطفى الخطيب (١٧٤) عبد الخالق فاروق حسن محمد (١٧٥) مجدي تاج الدين خطاب (١٧٦) عفيف فؤاد صليب .

الوصف:

٥٢- وتلى الاسماء " وصف التهم الذي نسبها اليهم . فقال :

بأنهم في غضون الفترة من اواخر سنة ١٩٧٣ حتى منتصف شهر مايو سنة ١٩٧٧ بجمهورية مصر العربية :

اولا: المتهمون من الاول حتى الحادي والثمانين :

انشأوا منظمة ترمى الى قلب النظم الاساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة والهيئة الاجتماعية باستعمال القوة والارهاب والوسائل الاخرى غير المشروعة بان شكلوا منظمة شيوعية سرية باسم " حزب العمال الشيوعي المصري " تروّج لهدم النظام السياسي المقرر والانظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد عن طريق دعوة الجماهير بواسطة النشرات السرية وغيرها من اساليب الدعاية المثيرة الى القيام بثورة شعبية للاطاحة بالسلطة الشرعية وفرض النظام الشيوعى بالقوة والعنف ، وحاولوا- عن طريق منظمتهم- قلب دستور الدولة وتغييرشكل الحكومة فيها بالقوة .

بأن دبرت وشاركت عناصرهم- في اطار تنفيذ المخططات الهدامة لحزبهم- في التجمهر وقيام المظاهرات والاضطرابات على نطاق شامل خلال يومي ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ باثارتها جماهير الدهماء بالهتافات والنشرات وغيرها من الوان الدعاية المغرضة ودفعها الى ارتكاب جرائم التظاهر والتخريب ومقاومة السلطة وسواها من الجرائم الجسيمة التى وقعت خلال هذين اليومين وانتظمتها تحقيقات النيابة العامة المشار اليها بالاوراق ، مستهدفين من ذلك اشعال ثورة شعبية تقضي على نظام الحكم القائم وتفرض الشيوعية بالعنف والارهاب، وخاب اثر محاولتهم نتيجة احباطها بما تم اتخاذه من تدابير الامن والنظام .

ثانيا: المتهمان الثاني والثمانون والثالث والثمانون:

اتصلا بمنظمة حزب العمال الشيوعي المصري لاغراض غير مشروعة وبهدف التشجيع والمعاونة بان اجريا اتصالات منتظمة ببعض عناصره لتبادل نشراته ومطبوعاته السرية مع عدد من منظمات الرفض العربية الاخرى ، كما امدا هذه العناصر بمبالغ مالية بقصد دعم نشاط الحزب في البلاد.

ثالثا: المتهم الرابع والثمانون:

اتصل اتصالا غيرمشروع بمنظمة حزب العمال الشيوعي المصري بقصد التشجيع والمعاونة، بان آوى عددا من عناصره الصادر بشأنهم اوامر بالضبط والتفتيش بقصد تمكينهم من الهرب ومواصلة نشاطهم التنظيمي في خدمة اهداف الحزب.

رابعا: المتهمون من الخامس والثمانين حتى الثاني والعشرين بعد المائة:

انشأوا منظمة ترمي الى قلب النظم الاساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة والهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك بان شكلوا منظمة شيوعية باسم " الحزب الشيوعى المصري " تسعى الى القضاء على الانظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة عن طريق مناهضة السلطة الشرعية والدعوة لاقامة تحالفات معادية لمجابهتها، وتأليب الجماهير ضدها بالنشرات السرية وغيرها من وسائل التشهير والدعاية التي تشتمل على تحبيذ الاضراب والتظاهر بهدف تغيير السلطة بهذه الوسائل غير المشروعة وتحقيق النظام الشيوعي .

خامسا: المتهمون من الاول حتى الثاني والعشرين بعد المائة عدا المتهمين من الثاني والثمانين للرابع والثمانين ايضا :

روجوا لتغيير مبادىء الدستور الاساسية وهدم النظم الاساسية الاجتماعية والاقتصادية للهيئة الاجتماعية باستعمال القوة والعنف والوسائل الاخرى غير المشروعة، بان انضموا لمنظمتي حزب العمال الشيوعي المصري والحزب الشيوعى المصري ، سالفتى الذكر واللتين تروجان بوسائل الدعاية والاثارة لما تقدم سعيا في فرض النظام الشيوعي .

وحاز بعضهم نشرات ومطبوعات ومحررات اخرى صادرة عن هاتين المنظمتين تتضمن التحبيذ والدعاية لمبادئهما واهدافهما بقصد ترويجها وتوزيعها بين افراد الجمهور.

سادسا: المتهمون من الثالث والعشرين بعد المائة حتى المتهم الاخير :

اذاعوا عمدا بيانات وشائعات كاذبة ومغرضة وبثوا دعايات مثيرة ضد نظام الحكم القائم وحرضوا علانية على كراهيته والازدراء به عن طريق اصدار مجلات الحائط ووضع الملصقات وتوزيع النشرات وبواسطة الخطابة والقاء الاشعار في الاجتماعات والندوات العامة وبترديد الهتافات والشعارات المناهضة في المسيرات والمظاهرات والتجمعات الشعبية وذلك بهدف التشهير بالسلطة الشرعيه والتنديد بمختلف سياساتها والطعن في قدرتها على الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو من شأنه اثارة البغضاء ضد النظام القائم وتكدير السلم العام .

وحاز بعضهم محررات ومطبوعات معدة للترويج والتوزيع على افراد الجمهور تشتمل على التحريض والاثارة سالفى الذكر، وكان ذلك في زمن الحرب .

سابعا: المتهمون من التاسع عشر بعد المائة حتى السابع والخمسين بعد المائة ايضا :

ارتكبوا جريمة محاولة قلب نظام الحكم المقرر في البلاد بالقوة وما نشأ عنها من جنايات مما هو مثار اليه بالتهمة الاولى بان انضموا الى غيرهم من العناصر الشيوعية سالفة الذكر في احداث الاضطرابات والقلاقل يومي ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ بمساهمتهم في تدبير وقيادة مظاهرات ومسيرات معادية تألفت خلال هذين اليومين قاصدين من ذلك اشعال فتنة عامة تفضي الى اندلاع ثورة شعبية للاطاحة بالسلطة الشرعية واحبطت محاولتهم نتيجة تصدي السلطات لها .

ثامنا: المتهمون من الحادي والعشرين حتى التاسع والعشرين، ومن السابع والستين بعد المائة حتى المتهم الاخير:

في خلال الفترة اللاحقة على نفاذ احكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية امن الوطن : دبروا وشجعوا وشاركوا في تجمهر يؤدي الى اثارة الجماهير بدعوتهم الى تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح بهدف التأثير على ممارسة السلطات الدستورية ومعاهد العلم لاعمالها باستعمال القوة والتهديد باستعمالها وذلك ببث الدعايات المثيرة وترديد الشعارات والهتافات العدائية وترويج بعضهم لنشرات سرية بقصد حمل الجماهير على التجمهر والتظاهر ضد السلطات بالقوة والعنف مستهدفين تجدد اعمال الفوضى والارهاب وتعطيل الدراسة بالقوة وشارك بعضهم في مظاهرات ومسيرات تألفت لهذا الغرض .

القيد:

٥٣- وبعد الوصف جاء القيد بالصيغة الاتية :

" بناء عليه ، يكون المتهمون جميعا قد ارتكبوا الجنايات والجنح المعاقب عليها بمقتضى المواد ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و٨٧ /١ ٩٨/١ أ و ٩٨/ب و ٩٨ ب مكرر و ٩٨ د و ٩٨ هـ ، و ١٠٢ مكرراً و ١٧١ و ١٧٤ من قانون العقوبات . والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ، بشأن حماية امن الوطن و ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر و ١٩١٤ لسنة ١٩٢٣ بشأن المظاهرات بالطرق العامة ".

وامر باحالة الدعوى الى محكمة امن الدولة العليا بدائرة محكمة استئناف القاهرة لمعاقبة المتهمين طبقا لنصوص مواد الاتهام وارفق بامر الاحالة قائمة بشهود الاثبات وفحوى شهادتهم وملاحظات النيابة العامة على الدعوى وقد تضمنت قائمة الشهود سبعين شاهدا من بينهم ١٦ من ضباط مباحث امن الدولة.

بدء المحاكمة:

٥٤ - وقد بدأت المحاكمة يوم اول ابريل ١٩٧٨ . وفي جلسة ١٨ ديسمبر ١٩٧٨ دفع الدفاع بعدم دستورية التعديل الذي ادخل على المادة ١٠٢ مكررا من قانون العقوبات بمقتضى القرار بقانون رقم

٣٤ لسنة ١٩٧٠ وبعدم دستورية القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ وببطلان الاجراءات التى اتخذت في القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ المضمومة والمؤسس عليها الاتهام بالنسبة الى المتهمين من ٨٥ الى ١٢٢ وذلك لعدم نفاذ القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ (قانون المخابرات العامة) لعدم نشره في الجريدة الرسمية طبقا لما نص عليه الدستور. وتمت المرافعة من المحامين والنيابة في الدفوع على الوجه الثابت في محاضر الجلسات، وقدمنا مذكرة مكتوبة تأييدا للدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧. كما دفع الدفاع ببطلان امر الاحالة، وقررت المحكمة تأجيل الدعوى الى جلسة ٢٥ ديسمبر ١٩٧٨ للحكم في الدفوع . وفيها اصدرت الحكم الاتى : " حكمت المحكمة اولا : برفض الدفع بعدم دستورية القوانير ارقام ١٠ لسنة ١٩٦٧ و ١٤ لسنة ١٩٧٠ و ٢ لسنة ١٩٧٧ . ثانيا : بضم الدفع ببطلان التحريات والمتابعة التى قام بها رجال ادارة المخابرات العامة في القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ حصر امن دولة عليا ، والدفع ببطلان امر الاحالة الى الموضوع ، ثالثا: تحديد جلسة اول يناير ١٩٧٩ لنظر الدعوى .

التحقيق النهائى:

٥٥- وابتداء من تلك الجلسة، اخذت المحكمة في تحقيق القضية تحقيقا نهائيا فاستمعت الى من حضر من شهود الاثبات وشهود النفي، وبدأت النيابة مرافعتها بجلسة ٢٠ أكتوبر ١٩٧٩ وذلك كله على الوجه الثابت في محاضر الجلسات.